الفصل السادس

ليبيا في العصر البيزنطي

ليبيا في العصر البيزنطي

موجز تاريخ البيزنطيين:

نبتت فكرة تقسيم الإمبراطورية الرومانية في عهد الإمبراطور ديوقلتيان في أواخر القرن الميلادي الثالث وفي أعقاب نصف قرن من الفوضى العسكرية والحروب الأهلية. وكان ديوقليان نفسه يعتبر الإمبراطورية أضخم من أن يستطيع إمبراطور واحد أن يحكمها. وقد أحس القوم منذ أيام القياصرة الأول بضرورة وجود وزير لاتيني وآخر يوناني، ومضى ديوقلتيان في تنفيذ هذا التقسيم الأساسي إلى ابعد من ذلك حينما أمر أن يكون للإمبراطورية إمبراطوران اثنان يقيم أحداهما في شطر من شطريها ويقيم الثاني في الشطر الأخر. ولكي يتجنب المشاكل التي كانت عادة ترافق انتقال العرش، جعل لكل إمبراطور قيصرا يساعده ويكون وريثه بعد موته. وفي الوقت ذاته أعيد تقسيم الولايات وتنظيمها فقسمت الإمبراطورية إلى إيالات كبرى هي: غالة (فرنسا)، إيطاليا، إليريا (البلقان)، والشرق؛ ووضعت كل إيالة تحت إمرة حاكم برايتوري (Praetorian Prefect) كان أعلى موظف في الدولة وكان بمثابة نائب للإمبراطور ولكن مركزه في الأيالة، وكانت بيده سلطات إدارية ومالية وقضائية مطلقة ولكن لم يكن له سلطان على الجيش. وكان هذا الحاكم العام يتولى تقسيم إيالته إلى دوقيات (Dioceses) ويعين دوقا على كل دوقية. وكانت الدوقية تقسم إلى أبرشية أو أكثر يترأس كلا منها حاكم غلبت عليه الصفة المدنية. وقد ظل هذا التقسيم الإداري قائما طيلة الفترة التي ندرسها أي حتى القرن الميلادي السابع عندما قسمت الايالات الكبرى الأربعة إلى تسعة وعشرين إقليما (Theames) وصار الستراتيجوس (Strategos) أي قائد الإقليم يجمع في يديه السلطتين المدنية والعسكرية في إقليمه. وبالإضافة للإيالات الأربعة الكبرى كانت هناك إيالتان أخرتان هما إيالة أسيا وايالة افريقية وكان على رأس كل واحد

منهما حاكم عام بلقب بروقنصل وله حق الاتصال المباشر مع الإمبراطور.

وفصل ديوقلتيان السلطة المدنية عن العسكرية فأنشأ إلى جانب التنظيم المدني تنظيما عسكريا ضخما وكون جيشا إمبراطوريا سريع الحركة. ولكي يضمن استقرارا للمجتمع. وضمانا لانتظام دخل خزينة الإمبراطورية من الضرائب فانه بعث من جديد فكرة الإمبراطور أوريليوس ووضعها موضع التنفيذ حينما أمر بأن يلتزم كل ابن حرفة أبيه ولا يتزحزح عنها أيا كانت. ولكي يتخلص من خطر النبلاء بدأ يشكل جيشه من أبناء الطبقة المتوسطة دون النبيلة. ثم انه حاول أن يثبت النقد على ما كان عليه أيام أوغسطس فأصدر عملة من ذات الوزن الكامل ولكن ذلك أدى إلى عكس ما كان ينتظر منه أي إلى ارتفاع الأسعار؛ مما حمل ديوقلتيان على إصدار مرسومه الشهير سنة 301 م. والذي حددت بموجبه أسعار السلع كل على حدة.

أما فيما يختص بعلاقة الإمبراطور برعاياه فان ديوقلتيان كان يرى أن من الأصلح للإمبراطور والرعية أن يصبح الإمبراطور نص إله وقد أدى به ذاك إلى الاصطدام مع أتباع الديانة المسيحية من رعاياه واضطهادهم.

بهذه التنظيمات بذر ديوقلتيان بذرتين لم تلبثا أن نمتا وشكلتا الاتجاهات الأساسية للإمبراطورية فقد أثمرت أحداهما تقسيم الإمبراطورية إلى شرقية وغربية وأثمرت الأخرى إرساء قواعد الحكم الأوتوقراطي المطلق في الإمبراطورية البيزنطية؛ إذ أن الحكم الدياركي (Dyarchy) أي الثنائي الذي أقامه الإمبراطور أوغسطس جاعلا من مجلس الشيوخ الروماني شريكا له في الحكم لم يدم كثيرا وان كانت آخر آثاره لم تزل من الدولة الا في نهاية القرن التاسع. وواقع الحال أن الإمبراطور صار منذ أيام ديوقلتيان يحكم البلاد بمفرده فكان هو السلطة العليا في البلاد وأعلى مرجع فيها، وكان يستطيع تعيين جميع الوزراء وعزلهم بمطلق إرادته كما كانت بيده مقاليد التصرف المطلق في الشؤون المالية. وكان التشريع محصورا فيه وحده، وصار هو القائد الأعلى لجميع القوات العسكرية في الإمبراطورية، وهو فوق ذلك رئيس الكنيسة والقسيس الأعلى للإمبراطورية، وكانت سياساته ونزواته هي التي

تصوغ مصير الملايين من رعاياه.

وكان حق انتخاب الإمبراطور محصورا في مجلس الشيوخ «السيناتو» وفي الجيش، وشعب القسطنطينية؛ فكان لا بد من موافقة هذه الجهات الثلاثة على تولي الإمبراطور للحكم ليكون نائبا لله شريطة أن يحكم وفقا للقانون الروماني، ولكن متى تمت تلك الموافقة وتم تتويج الإمبراطور فانه يصبح حاكما مطلقا ما دام حائزا رضا الناس. فإذا ظهر أنه غير قادر على بمهام منصبه جاز لأي واحد من الجهات الناخبة الثلاث أن تعزله وتعلن بدلا منه إمبراطورا جديدا، وكان الذي يقوم بذلك عادة هو الجيش أو فريق منه. وتجدر الإشارة هنا إلى انه كان يحق للإمبراطور بعد انتخابه وتتويجه أن يضم إليه في الحكم أباطرة آخرين يختارهم هو.

أما مجلس الشيوخ فقد بلغ أوج ازدهاره في القسطنطينية في القرن السادس والسابع للميلاد، وهو إن كانت القسطنطينية قد ورثته عن روما إلا انه لم يكن مماثلا لسناتوا روما القديم رغم انه منح امتيازات الأخير جميعها بما فيها حق الانتخاب سنة 390 م. ذلك أن السناتو البيزنطي كان يتألف من جميع أرباب الوظائف والرتب الحاليين والسابقين ممن كانوا فوق مستوى معين، ثم من ذريتهم؛ فكأنه كان بذلك هيئة غير محددة الشكل تجمع بين ذوي النفوذ وأهل الثراء وأرباب المراكز المسئولة في الإمبراطورية. وبذا فان سلطانه في الواقع كان ينحصر في أنه هيئة شبه دستورية تعبر عن آراء أغنى عناصر الدولة وأقواها.

وجاء قسطنطين الكبير (توفي سنة 337 م.) فواصل السير على خطة ديوقلتيان وأنشأ عاصمته الجديدة القسطنطينية علة موقع قرية بيزنطة الإغريقية. وقد أصبحت العاصمة الحديثة صورة جديدة لروما القديمة فحق لمؤسسها أن يسميها «روما الجديدة» وإن كانت تختلف عن القديمة في أنها أصبحت عاصمة مسيحية ليست لها الارتباطات الوثنية التي كانت لروما. ولقد تأكدت في العاصمة الجديدة من البداية المبادئ الأساسية الثلاثة للإمبراطورية البيزنطية: التقاليد الإمبراطورية، الكنيسة الأرثوذكسية والثقافة الإغريقية؛ وقد كانت هذه هي القوى الثلاثة الدائمة التي ظلت

توجه الحكم والدين والأدب في الإمبراطورية البيزنطية. وكانت الخطة الكبيرة الأخرى التي اتخذها قسـطنطين الكبير بعد بناء القسـطنطينية هو الميل نحو الديانة المسـيحية. ذلك الميل الذي أدى خلال القـرون الثلاثة التالية إلى إقامـة وحدة وثيقة بين الكنيسـة والحكومة في ظـل الإمبراطور مما أدى إلى خلق الإمبراطورية الرومانية الشـرقية أو البيزنطية على أسـس مغايرة في مجموعهـا ومحصلتها لتلك التي عرفتها الإمبراطوريـة الرومانية الغربية تحت زعامة روما. ولذلك فان الفترة بين قسـطنطين وهرقل (توفي عام 641 م) تعتبـر مرحلة تكوينية راحت بيزنطة خلالها تبتعد تدريجيا عن روابطها بالغـرب حتـى اتخذت، بعد القـرن الميلادي السـابع في الشـرق الأدنى وبعد التفاعلات الداخلية في بيزنطا نفسها، الطابع التاريخي الذي تميزت به.

ويعتبر حكم ثيودوسيوس الكبير (379 – 390 م) نقطة تحول في هذه الفترة: فهو آخر حاكم مفرد امتد سلطانه على سائر الإمبراطورية الرومانية بحدودها الأصلية. وبعد وفاته بجيل كانت القبائل المتبربرة قد استولت على بريطانيا وفرنسـا واسـبانيا وافريقية. وفي عهد ابنيه أركاديوس وهنوريوس انفصل نصفا الإمبراطورية الشـرقي والغربي عـن بعضهما انفصالا فعليا لـم يتحدا بعـده حقيقة وان اتحدتا اسـميا. وكان عهد قسـطنطين واضح الاثـر في تقرير نوع ومدى علاقة الكنيسـة بالدولة فقد أصدر هو وشـريكه الإمبراطـور ليسـينيوس بيانا هاما سـنة 313 م. يدعو إلى التسـامح تجاه العقيدة المسـيحية وأصدر مجمع نيقية تحت تأثيره بيانا سـنة 325 م. ندد فيه بآريوس، أسـقف الإسكندرية الذي كان ينادي بوحدانية طبيعة المسيح. وكان ابنـا قسـطنطين قد ربيا تربية مسـيحية ولذلك فان قسـطنطيوس الثاني (337 – 361 م) تبنى تفسيره الخاص للعقيدة المسيحية وان كانت قـوة المعارضة قد ظهـرت جلية في عهـد يوليان المرتـد (361 – 363 م). وأظهر حلفاء يوليان المرتد حذرا وحكمة فيما يتعلق بالمسـائل الدينية. ولم تصبح الإمبراطورية الرومانية دولة مسيحية أرثوذكسية رسميا إلا في عهد ثيودوسـيس الأول الكبير. ومنذ ذلك الحين انتهى عهد التسامح المشروع تجاه

الوثنية والوثنيين. وفي الوقت ذاته لم يسمح لأتباع آريوس[66] بنشر مذهبهم داخـل الإمبراطوريـة مما جعلهـم يتجهون بدعوتهـم إلى القبائـل البربرية الغازيـة. وفي عهد ثيودوسـيوس الثاني أنزل هذا الإمبراطور بالوثنيين سـنة 431 م. ضروبا شـتى من التعجيز السياسـي والحرمـان من الحقوق حتى إذا وافت سنة 438 م وجدناه يدعي أنه لم يبقى منهم احد في الإمبراطورية.

وتعددت البدع والدعوات خلال القرن الميلادي الخامس وتبلور الخصام الديني على شـكل نزاع مثلث بين القسطنطينية وروما والإسكندرية، وتمكنت روما والقسـطنطينية في مجلس خلكيدون سنة 451 م. من هزيمة الإسكندرية

66- الآريوسـية نحلـة جديدة ظهـرت في الاسـكندرية وكانت مرتبطة بطبيعة المسـيح. فالمعروف أن الكنيسـة المسيحية منذ نشـأتها تعتقد بوجود ثلاثة أقانيم: الأب والابن والروح القـدس، وأن هؤلاء الثلاثة ليسـوا الا واحدا فـي الجوهر. غير انه ظهر في الكنيسـة من حين لأخر أناس يخالفون هذه العقيدة، فكانت الكنيسة الكاثوليكية، وهي كنيسة الدولة، تحكم عليها بالهرطقة. وكان من جملة هؤلاء سابيليوس (القرن الميلادي الثالث) أسقف ليبيا الذي قال ان اللوجوس (الكلمة) هو المسـيح وانه مظهر من مظاهر اللاهوت شـأنه في ذلك شأن الأب والـروح القدس، منكرا بقوله ذلك التميز بين الاب والابن والروح القدس، وكان منهم أيضا آريوس الذي كان على رأس كنيسـة صغيرة في الاسـكندرية سنة 318 م. وكان آنذاك شيخا معروفـا بالتصوف متمتعا باحترام عدد كبير من الاتقياء والصالحين. وكان آريوس قد تعلم في حداثة سنه في أنطاكية بسوريا المذهب العقلي الذي يقول إن «الكلمة التي اتحدت بالمسيح ليسـت مـن نفس جوهر الرب وإن المسـيح ليس الا مخلوقا، جاء من العـدم، لا من نفس المادة الإلهية ، وأنه مر عليه وقت لم يكن موجودا، وأنه تبعا لذلك وبوصفه ابن الله لا يشـارك الرب في شـيء ولا يشبهه في شـيء لأن الله ليس له شـبيه». كان آريوس بذلك يرمي إلى تأكيد وحدانية الله وقد فاته انه انما وضع المسيح في مرتبة ثانوية وجرده مما اتصف به من انه منقذ للعالم فمحا فكرة المسيحية الأساسية وهي فكرة الخلاص.

واختلف آريوس عن سابيليوس في أن الأخير كان يعتقد بألوهية المسيح بينما كان آريوس يرى غير ذلك. وأدت دعوة آريوس هذه إلى انقسام كنيسة الاسكندرية بين مؤيد ومناهض، فانعقد بها سنة 320 م مجمع شهده نحو مائة قسيس وأسفر عن اتخاذ قرار بحرمان آريوس وعزله كما أمر بعزل جماعة من القسـس والشماسـة الذين تمسـكوا بآرائهم الأريوسـية. إثر ذلك غادر أريوس مصر إلى فلسـطين حيث راح يدعوا لمبدئه مما أدى إلى اتسـاع الخلاف حتى شـمل جميع الكنائس المسيحية. وعند هذا الحد تدخل الامبراطور قسطنطين لتسوية النزاع فعقد مجمعا مسـكونيا في نيقية سـنة 320 م انتهـى بإدانة آريوس وسـجنه وبتحديد العقيدة الأرثوذكسية باعتبار المسيح الابن من نفس مادة الأب أي أنه يستمد صفة الألوهية من الرب. ولكن المسالة لم تنته عند هذا الحد فقد اضطر الامبراطور قسطنطين فيما بعد أن يفرج عن آريوس بل وبدا يميل إليه فانبعث النزاع الديني من جديد وكان محوره مسألة «كيف تجتمع في شخص المسيح الطبيعتان الإلهية والبشرية».

والقضاء على خطر زعامتهم الدينية ولكن مصر وسوريا ظلتا تؤيدان مذهب الإسـكندرية في القول بوحدة طبيعة المسيح متخذين الخلاف الديني ستارا لمقاومة الحكومة المركزية. وظل الأباطرة البيزنطيون يحاولون عبثا التوفيق بين رؤوس هـذا الثالوث إلى أن قـدم الفاتحون العرب فانتزعوا مصر وسوريا من البيزنطيين وأزالوا بذلك سببا من أسباب النزاع بين القسطنطينية وروما. ذلك النزاع الذي كان ناجما عن محاولة القسطنطينية التوفيق بين الإسكندرية وروما. وهكذا نشأت في القسطنطينية وحدة وثيقة بين الكنيسة والدولة بينما راحت البابوية تقيم أساسا لاستقلالها عن السلطة الزمنية في روما. ومن هنا افترقت حظوظ الإمبراطوريتين فتعرضت الغربية منهما لغارات القبائل المتبربرة التي لم تلبث أن قضت عليها مع أواخر القرن الميلادي السادس بينما استمرت الشرقية قائمة حتى سقطت على أيدي العثمانيين سنة 1453 م. وكان استمرارها يرجع إلى وحدة الكنيسة والدولة فيها وإلى مواردها الاقتصادية الجمة ولبعدها عن السبل التي سلكتها القبائل المتبربرة.

وفي سنة 518 م. أصبح أحد الفلاحين المقدونيين رئيسا للحرس الإمبراطوري فتمكن بذلك من اعتلاء العرش البيزنطي باسم جستين الأول. وخلفه على العرش ابن عمه جستيان الكبير (527 – 565 م) الذي يغلب اسمه على التاريخ البيزنطي خلال القرن الميلادي السادس؛ فهو آخر إمبراطور بيزنطي كان يتمتع بعقلية رومانية صرفة فقد كانت لغته اللاتينية وكانت أفكاره لاتينية كذلك. وهو بسبب ذلك كله كان أقوى تعبير وأعنف تطبيق لفكرة السيادة الرومانية. وكان في نظره يعني استرداد مناطق الإمبراطورية من أيدي القبائل الجرمانية التي كانت قد استولت عليها. ويعني ذلك تعميم المذهب الأرثوذكسي وانتصاره وتأكيد الإشراف المطلق للإمبراطور على الكنيسة. وتحقيقا لهذه الأهداف فقد استرجع افريقية من الوندال سنة 534 م. وايطاليا من القوط سنة 537 م. واسترجع جنوب أسبانيا فأصبح البحر الأبيض المتوسط جمعيه مفتوحا أمام الملاحة البيزنطية. وأقام جستنيان نظام دفاع واسع على حدود إمبراطوريته واعاد تنظيم قوات

الحراسة على الحدود وشدد الأنظمة الإدارة في الولايات كما أقام الكثير من الأشغال والمباني العامة التي لا تزال آثارها ماثلة في القارات الثلاثة: أفريقيا وآسيا وأوروبا. ولقد كانت أفكار جنستنيان ذاتها الدافع الذي حفزه على القيام بعمليه العظيمين الآخرين: جمع وتبويب القوانين الرومانية. وبناء كنيسة القديسة صوفيا.

ولكن حروب جستنيان وخلفائه من بعده في المناطق الغربية من الإمبراطورية أدت إلى إفلاس خزينة الدولة وزيادة الضرائب. ومما زاد الطين بله أن القوات البيزنطية المحاربة ساءها أن تبقى في الشتاء على نهر الدانوب فأعلنت التمرد سنة 602 م. ونصبت قائدها فوكاس إمبراطوراً. فقام من فوره بإعدام سلفه موريس وأسرته ونشر الرعب في أنحاء الإمبراطورية في وقت كانت فيه الفوضى المستشرية في الداخل. والخزينة الخاوية. والغارات الفارسية تتهدد الكيان البيزنطي بالزوال.

وجاءت حركة الإنقاذ من ولاية افريقية التي كانت أكثر ولايات الإمبراطورية الرومانية في هذه المرحلة. ففي سنة 610 م. أبحر هرقل ابن حاكم قرطاجة إلى القسطنطينية ونجح في خلع فوكاس وارتقاء عرض الإمبراطورية. وبعد ذلك أعاد تنظيم الجيش وأعاد النظام للعاصمة وأصلح أمور الخزينة ثم تفرغ لمقاتلة الفرس الذين كانوا قد استولوا على إنطاكية سنة 611 م. وعلى دمشق سنة 613 م. وعلى القدس سنة 614 م. وعلى الإسكندرية سنة 619 م. وتحرك هرقل فتوغل في الحدود الفارسية ابتدءا من سنة 626 م. وهزم الفرس في معركة قرب الموصل سنة 627 م. ولم تلبث أن حدثت في فارس ثورة أودت بحياة ملك الفرس مما حمل خلفه على عقد صلح مع هرقل الذي دخل القسطنطينية محتفلا سنة 629 م. ولكن فرحة هرقل لم تدم طويلا اذ لم تلبث الجيوش الإسلامية أن اجتاحت بلاد الشام (635 – 636م) ومصر وليبيا (641 – 643 م).

الإدارة البيزنطية:

مع تطور النظام الإمبراطوري إلى النظام الإمبراطوري الأوتوقراطي

البيزنطي جرى تعديل النظام الإداري للإمبراطورية من اجل إيجاد وسائل الدفاع عنها وإدارة شؤونها الداخلية ودمج عناصرها المختلفة في وحدة متماسكة. ومن أجل هذه الغايات هدف التعديل إلى إقامة بيروقراطية دقيقة منبعها إرادة الإمبراطور وغايتها التعبير عن تلك الإرادة بصورة فعالة. ولقد سبق أن اشرنا إلى أن أسس هذا النظام البيروقراطي كانت قد وضعت أيام ديوقلتيان وقسطنطين الكبير. وقد ظلت قائمة بعد ذلك مع إدخال تعديلات وتفصيلات ضرورية اقتضتها ظروف الإمبراطورية وما تعرضت له من ضغوط خارجية. ولقد تسببت النفقات الكثيرة الناجمة عن الصرف على هذا الجهاز الإداري البيروقراطي ونفقات الدفاع عن الإمبراطورية والإنفاق على بلاط الإمبراطور الفخم في إلقاء عبء كبير على موازنة الدولة ومواردها مما استدعى إقامة سياسة مالية لا ترحم. ومن أجل حماية الإمبراطور من ظهور أي منافس له جرى فصل السلطة العسكرية عن المدنية وجرى كذلك تقسيم الإيالات الكبرى إلى دوقيات تتألف الواحدة منها من أبرشية أو أكثر وفقا لمساحتها. وكان أعلى موظف مدني على رأس الإيالة هو الحاكم البرايتوري (praetorian prefect) وكانت له السلطة العليا في الإيالة وعلى الشرطة وعلى ضرائب الأرض المعروفة باسم أنونا (Annona) التي كان يدفع من ريعها رواتب الموظفين والجند ويغذي الجيش. وكان هذا الحاكم البايتوري يتولى تقسيم إيالته إلى دوقيات (Dioceses) ويعين دوقا على رأس كل واحدة منها. وكانت الدوقية ذاتها تقسم إلى أبرشية أو أكثر يترأس كلا منها حاكم غلبت عليه الصفة المدنية. ومع أن رئيس الأبرشية كان مسئولا مباشرة أمام الدوق فقد كان له الحق أيضا أن يكتب للإمبراطور مباشرة كما كان يحق للأهالي أن يستأنفوا ضد أحكامه للبلاط الإمبراطوري. وكان للإمبراطور حق الاتصال المباشر مع الدوقات ورؤساء الأبرشيات كما إنه كان يرسل نوابا عنه إن دعت الضرورة ليتفقدوا سير الإدارة. وهكذا فإن هذا التنظيم كان يتيح قيام إشراف متبادل بين الحكومة الإمبراطورية المركزية وحكومات الولايات. وقد ظل هذا النظام قائما حتى غُيّر في القرن الميلادي السابع في أيام هرقل الذي ربما كان قد اقتبس عن أعدائه الفرس نظام

الأقضية العسكرية مما أدى إلى إعادة جمع السلطتين المدنية والعسكرية في يد الحاكم العسكري (Strategos) للقضاء أو الإقليم (Theames).

الجيش:

نظم قسطنطين الكبير القوات المسلحة فأقرّ بقاء قوات حراسة الحدود (Limitanei) الذين كانوا عبارة عن ميليشيا من العسكريين الفلاحين الذين كانوا يؤدون الخدمة العسكرية مقابل ما يقطعهم إياه الإمبراطور من أرض. وأنشأ قوة متحركة تحت قيادته الشخصية. وكان لهذه القوة متحركة تحت قيادته الشخصية. وكان لهذه القوة عمليا رئيسا أركان (Magistri Militum) يترأس أحدهما الفرسان ويترأس الآخر المشاة. وكان مركز الأول أعلى من مركز الثاني نظرا لتفوق قوة الفرسان على قوة المشاة. وكانا يأتيان في المرة الثانية بعد الحاكم البرايتوري وإن كانا يساويانه في لقب الرتبة. وكان كل من هذين الرئيسين الفعليين للأركان هو المفتش العام لقوته. ولما كان يترأس قوته تحت إمرة الامبراطور في حالة تولي الأخير قيادة الجيش وقت الحرب. أما في حالة تكليف أي منهما بمأمورية خاصة فانه كان يحق له قيادة قوات مختلفة من الفرسان والمشاة. ومنذ أيام ثيودوسيوس الأول الكبير صار في النصف الشرقي من الإمبراطورية خمسة رؤساء أركان يتمتع كل منهم بالسلطة على المناطق التي عينها له الامبراطور. وكان كل منهم مستقلا عن الآخرين وتابعا مباشرة للإمبراطور. وكان اثنان منهم يقيمان في البلاط في القسطنطينية بينما كان الثلاثة الآخرون موزعين كما يلي: واحد لقيادة جيش ايالة الشرق. والآخر لقيادة جيش ثراسيا والثالث لقيادة جيش إليريا. وقد أضاف جستنيان في أيامه رئيسا جديدا لقيادة جيش أرمينيا.

وكان التجنيد يتم من بين أبناء الجنود وأبناء المزارعين عن طريق الخدمة الإجبارية بينما كان الملاكون يستطيعون إن يدفعوا مبلغاً من المال بدلاً من المجندين الذين كان عليهم أن يرسلوهم للخدمة من بين المزارعين العاملين في أملاكهم. وهكذا فان كثيراً من الجنود كانوا يتقدمون للخدمة طواعية مقابل المعاش مما أدى إلى كثرة وجود الجنود المرتزقة من البرابرة (= الأجانب) وخاصة الجرمان في صفوف الجيش البيزنطي. وفي القرن الميلادي السابع

سمح الإمبراطور هرقل لجنوده بالاستقرار في المناطق التي كانت مهددة بالغزو الفارسي أكثر من غيرها. ويذكر بهذا الصدد أن عدد القوات البيزنطية بلغ في عهد جستنيان مائة وخمسين ألف جندي بينما انخفض هذا العدد إلى مائة وعشرين ألف جندي في القرن الميلادي التاسع.

المالية البيزنطية:

إن مؤرخ الدولة البيزنطية لا يشعر بضيق الحدود التي يحبسه فيها صمت مراجعه بقدر ما يشعر به عندما يحاول أن يبحث المسائل المالية؛ فليس لدينا معلومات مفصلة أكيدة عما كان الثراء العريض في بيزنطة يتكون منه وإن كنا نعلم أن وظيفة القنصل، عندما ألغاها جستنيان في القرن الميلادي السادس، كانت تكلف شاغلها حوالي تسعين ألف جنيه في السنة، وهذا مبلغ لا نظن فردا عاديا كان يستطيع أن يتحمل أعباءه. وعلى الجملة كانت نفقات الدولة تصرف على أشياء أساسية ثلاثة:

1- البلاط الإمبراطوري في القسطنطينية.

2- القوات المسلحة ووسائل الدفاع.

3- الجهاز الإداري البيروقراطي والمباني العامة.

وليست هناك وثائق قاطعة بتقديرات الموازنة السنوية وان كان بعض المؤرخين قد ذكروا أنها بلغت 640 مليون فرنك ذهبي بينما ذكر البعض الآخر أنها بلغت بين مائة وخمسة عشر مليون فرنك ذهبي فقط.

أما العائدات فكانت ترد الخزينة من الموارد التالية[67]:

أ- عائدات أملاك الدولة من صناعية وزراعية ومدنية (كرسوم الجمارك بنسبة 10 % وضرائب السلع الاستهلاكية وبازارات الدولة والمناجم والملاحات).

ب- الضرائب غير المباشرة: وكانت هذه تثير كثيرا من الاحتجاج الشديد.

67- Byzantium, an Introduction to East Roman Civilization, edited by Norman H. Baynes & H. St. L.B. Moss. Oxford University Press, Paperback, 1969.

الذي يستدعي إجراء تعديلات مالية. وبالتالي فإن السجلات البيزنطية الرسمية نادرا ما كانت تشير إلى هذا النوع من الضرائب.

ج- الضرائب المباشرة: وكانت أوضح ما تكون في المناطق الريفية. وهي أنواع منها:

1- ضريبة الأراضي: وكان من ضمنها ضريبة تفرض على الأرض ذاتها وتقدر على أساس مساحة الأرض وقيمتها وطبيعة استغلالها الزراعي طبقا لتقويمات المقدرين التي كانت تجري مرة كل خمسة عشرة سنة. ثم ضريبة المحاصيل وهي ترجع في أصولها إلى الضريبة الرومانية التي كانت تعرف باسم أنونا (Annona) ويختلف مقدارها تبعا لاختلاف عدد الحيوانات المستخدمة في حراثة أرض محصول معين. وكانت القرية تعتبر وحدة ضرائبية متكاملة؛ فاذا اختفى أحد الملاكين فرض على اقرب جار له في الأرض أن يدفع الضريبة المقررة على المالك الغائب.

2- ضريبة المراعي: وكانت تفرض على المراعي وعلى الحيوانات ما عدا المستخدم منها في الحراثة.

3- الضريبة الشخصية؛ وكانت تجبى على كل أسرة من أسر أرقاء الأرض بينما كانت ضريبة مشابهة تحصل في حالات الحرب من الأسرة الحرة وضريبة ثالثة مشابهة تجبى من غير المسيحيين خاصة اليهود.

وكانت الضرائب الآنفة الذكر تجبى من الأرياف فقط. أما المدن فكانت تجبى منها الضرائب التالية:

1- ضريبة الأرباح التجارية. وقد ألغيت في مطلع القرن الميلادي الخامس واستعيض عنها بعد ذلك بضريبة الرخص.

2- ضريبة عرفت باسم ايريكون (Aerikon) وهي ذات طبيعة غامضة بالرغم من كثرة ما كتب عنها. وقد قيل إنها وضعت في عهد جستنيان وكانت تدل على أنواع مختلفة من الضرائب.

3- ضريبة الإرث: ويصدق عليها ما قيل عن سابقتها.

والحق أن النظام المالي البيزنطي وخاصة نظام الضرائب كان نظاما صارما شديدا. فنحن وان لاحظنا حدوث انتعاش في الرخاء التجاري خلال العقود الأولى من القرن الميلادي السادس وفي عهد جستنيان نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلها الإمبراطور لتنمية التجارة والنهوض بها. فانا لا نستطيع إن نقول إلا أن ذلك الجهد قد قضي عليه وهو بعد في أكمامه اذ أن فوائده لم يسمح لها قط إن تؤتي أكلها أو تثمر لأن جباة الضرائب هبطوا على الناس سراعا. مما جعل سكان الإمبراطورية يزدادون على الأيام ارهاقا وامتعاضا وقد زادهم مصيبة على مصائبهم انتشار الطاعون الكبير سنة 544 م. وقد انعكست هذه الحقيقة في تصرف الشعوب في ليبيا ومصر وبلاد الشام وقت قدوم الفاتحين العرب فلم يحاول أهل هذه الأقاليم الذين كانت بيزنطة تتهمهم بالزندقة وتضطهدهم وترهقهم بالضرائب أن يحافظوا على سيادة الإمبراطور بل رحبوا بتغيير السيد[68].

وفي أثناء القرن الخامس استخدمت في الولايات طريقة شراء الوظائف وهي الطريقة التي اشتهرت باسم سفراجيا (Suffragia) حيث كان حاكم المقاطعة يشتري منصبه بمال كان بعضه يذهب إلى الإمبراطور والبعض الآخر يذهب إلى الحاكم البرايتوري العام. وعندئذ كان حاكم المقاطعة يعود فيعوض نفسه بما هو فوق الكفاية من الضرائب المحلية. وقد حمل هذا الوضع الإمبراطور جستنيان على إلغاء بيع بعض الوظائف ومنح كل حاكم مرتبا كان يتحتم عليه أن يعيش عليه وأعيد تنفيذ القانون الذي كان يقضي على الحاكم بالبقاء بمقاطعته مدة خمسين يوما بعد التخلي عن منصبه للإجابة على ما قد يوجه إليه من تهم. وصار يعين لكل مدينة موظف باسم حامي المدينة (Defensor Civitatis) ينتخب محليا ليكون شبه كابح لغلواء حاكم المقاطعة وليقوم بالنظر في القضايا الصغيرة. وفي الفترة ما بين سنة 536 م. و 537 م. أعيد توزيع الولايات من جديد بحيث ربطت المقاطعات الغنية بالفقيرة حتى تقوم الأولى بتسديد بعض ما على الثانية. ومن ناحية أخرى اتبع جستنيان مبدأ ديوقلتيان في ربط الناس بمهن آبائهم

68- رنسيمان. ستيفن. الحضارة البيزنطية. ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. 1961. ص 35.

حتى يضمن استقرارا للشعب من ناحية واستقرارا للضرائب التي تجبى منه من الناحية الأخرى.

وبالنسبة للتركيب الاجتماعي لسكان الريف في هذا العصر فان بوسعنا القول أن المجتمع الريفي كان يتكون من فئتين هما: المزارعون الأحرار والمزارعون الأرقاء من أقنان الأرض. وكان مولى الأرض مرتبطا بها كما إن أبناءه كانوا يرثون مهنته فيصبحون موالي أرض مثله. وكان السيد. مالك الأرض. يدفع عن مواليه الضرائب ويستولي على ثمار الأرض. وكان هنالك أيضا مزارعون مستأجرون في كثير من مزارع الأغنياء يدفعون الأجرة نقدا أو عيناً أو يعتبرون أحراراً. والواقع أنهم كانوا يجدون من المحال عليهم أن يغيروا أحوالهم إلى أفضل منها فهم ثابتون حيث هم. أما القروي الحر فلم يكن اقل ارتباطاً بالأرض من رفاقه سالفي الذكر وكان يكلف هو وورثته بأنواع من ضرائب الأملاك سبق الإشارة إليها. ولقد كانت قرى أرقاء الأرض أكثر شيوعا في أيام كبار الملاك في القرنين الرابع والخامس الميلاديين. على أن هذا المجتمع الريفي أعيد تنظيمه إبان الفوضى التي سادت أواخر القرن الميلادي السادس وخلال القرن الميلادي السابع. وبذلك التنظيم صارت المجتمعات الحرة هي الأصل والقاعدة المرعية. وقد تعودت الدولة أن تدفع أعطيات الجند بوجه خاص على شكل منح من الأرض فخلقت بذلك طبقة من صغار الملاك الوارثين من العسكريين. ولكن المالك الكبير لم يلبث إن ظهر مع استتباب الأمن والنظام من جديد. وعندئذ صار الغني يتحمل على كاهله التزامات الفقير. فيدفع عنه الضرائب مقابل الاستيلاء على محصولاته. فيحيله بذلك إلى مستأجر أو إلى مولى أرض. وقد يخفق المحصول أحياناً. وعندئذ لم يكن مالك الأرض الصغير ليستطيع أن يعيش كرجل حر[69].

69- المرجع السابق. ص 249 .

طرابلس في العهد البيزنطي

تولى الإمبراطور جستنيان عرش الإمبراطورية الرومانية الشرقية أو البيزنطية سنة 527 م. وفي هذا الوقت ذاته كان قد مضى على النصف الغربي من الإمبراطورية الرومانية نصف قرن وهو يرزح تحت نير القبائل المتبربرة. وكان جستنيان منذ البداية يحلم باستعادة ذلك النصف المفقود ليضمه إلى إمبراطوريته؛ وله في ذلك غايات ثلاث:

1- إيماءة رومانطقية لإحياء ماضي الإمبراطورية وتراثها العظيم.

2- إنقاذ النصارى الكاثوليك من ربقة الطغيان والظلم الذي فرضه عليهم الهراطقة.

3- ملء خزينته الخاوية بما يمكن أن يحصل عليه من دخل وجباية من البلدان التي يستردها.

وكانت أولى الولايات المفقودة التي يمكن أن تتيح لجستنيان الفرصة لتحقيق أحلامه ومطامعه هي ولاية افريقية حيث توفي الملك الوندالي ترانساموند وتلاه في الحكم هلدريك (Hilderic) سنة 522 م. وكان هلدريك هذا حاكما رحيما متسامحا فنشأت بينه وبين جستنيان صداقة شخصية. ولكن هلدريك فشل في كبح زمام القبائل الثائرة مما شجع جليمر (Gelimer) ابن أخيه، على خلعه من الحكم بعد فترة قصيرة. وكانت حركة جليمر فرصة ذهبية بالنسبة لجستنيان فحشد أسطولا ضخما في القسطنطينية تحت إمرة بليزاريوس (Belizarius) استعدادا للإبحار إلى افريقية بحجة مساندة صديقه المخلوع. وعشية إبحار هذا الأسطول وصلت القسطنطينية أنباء من منطقة المدن الثلاثة تفيد أن بدنتيوس (Pudentius)، أحد القادة الوطنيين من أبناء المنطقة، قد أعلن الثورة على الوندال باسم الإمبراطور جستنيان ودعا الإمبراطور لمساندة الثورة فورا. وبناء على ذلك سارع الإمبراطور بإرسال قوة صغيرة تحت إمرة رجل اسمه تيتموت (Tattimuth) ساندت بدنتيوس في الاستيلاء على منطقة المدن

الثلاثة التي كانت خيالية من الوندال آنذاك لأن جليمر لم يشأ أن يرسل لها أية قوة وندالية. وفي هذه الأثناء كانت حملة جستنيان الرئيسية قد نزلت بسلام على الساحل التونسي وزحفت باتجاه قرطاجة التي سقطت في يد بليزاريوس في سبتمبر – أيلول سنة 533 م. ولكن جليمر أعاد تنظيم قواته واستأنف القتال إلا انه هزم هزيمة ساحقة في شهر ديسمبر – كانون الأول من السنة ذاتها. ولما فشلت محاولته النهائية للصمود في جبل بابوا (Papua) سلم نفسه لقوات بليزاريوس، وبتسليمه انتهت مملكة الوندال في الشمال الإفريقي سنة 534 م.

ولكن الوندال لم يكونوا الخصم الوحيد الذي كان على البيزنطيين أي يحسبوا حسابه في الشمال الإفريقي فالقبائل الوطنية لم تتدخل مباشرة في الحرب التي قام بها بليزاريوس، بل نحن نسمع عن استئناف قبيلة لواتة لضغطها على منطقة المدن الثلاث حتى قبل انتهاء حملة بليزاريوس إلى ما انتهت إليه من نجاح مما حمل بليزاريوس على إرسال التعزيزات العسكرية لمساندة تتيموث وبدنتيوس. وبعد تسليم جليمر بوقت قصير، وعندما كان بليزاريوس يستعد للإبحار إلى القسطنطينية نشبت ثورتان عنيفتان واحدة في جنوب تونس والثانية في منطقة جبال الأوراس، وازدادت الحالة سوءاً عندما تمرد قسم كبير من الجيش البيزنطي. ولكن الحظ أسعف جستنيان في هذا الظرف الطارئ بضابطين من ألمع الضباط أنقذا الموقف وهما سليمان الداراسي (Solomon of Daras) خليفة بليزاريوس في رئاسة أركان الجيش البيزنطي (Magister Militum) وجرمانوس (Germanus) الذي حل محل سليمان في هذه الفترة العصيبة. وقد استطاع هذان الضابطان سنة 539 م. بفضل ما بذلاه من جهود مخلصة أن يجنبا الإمبراطورية البيزنطية ما كان يتهددها من أخطار وتدعمت بذلك سلطة جستنيان على الجيش البيزنطي نفسه وعلى قبائل الشمال الإفريقي.

ولكن هذا السلم الذي أمكنت المحافظة عليه بصعوبة لم يلبث أن خرق بعد هذا بخمس سنوات أي سنة 544 م. بسبب حادث وقع في لبدة؛ ذلك أن سيرجيوس (Sergius) ابن أخي سليمان، كان قد عين مؤخرا حاكما عسكريا

(Dux) لمنطقة المدن الثلاث ولكنه لم يكن كفؤاً لذلك المنصب فقد قدمت إلى لبدة، بعد حلوله فيها بقليل، قوة كبيرة من قبيلة لواتة وعرضت أن تعلن صداقتها للحاكم الجديد مقابل أن يقدم لها الهدايا المعهودة في مثل هذه المناسبة والتي كان يقدمها كل حاكم جديد رمزاً لاحترامه وتقديره لسلطة القبيلة[70]. وبناء على نصيحة بدنتيوس تعهد سيرجيوس بتلبية طلب رجال القبيلة ودعا من أجل هذه الغاية ثمانين من وجهائهم ورؤسائهم إلى مأدبة داخل لبدة. وتلا تلك المأدبة مؤتمر اتهم الليبيون أثناءه البيزنطيين بنهب محصولاتهم وسرقتها. وعندما تحول سيرجيوس لينصرف دون أن يرد على تهمتهم أمسك به أحد رؤسائهم من كتفه فأنقص أحد أفراد الحرس البيزنطي على ذلك الرئيس وضرب عنقه بسيفه. وتلت هذا الحادث مذبحة قتل فيها كل الوجهاء الليبيين إلا واحدا أفلت من الحرس ونقل النبأ لأبناء القبيلة الذين كانوا ينتظرون خارج لبدة فانقض هؤلاء على المدينة ولكنهم فوجؤوا بالحرس البيزنطي يهاجم معسكرهم ويستولي عليه بعد معركة دارت وجها لوجه بين الفريقين. وفي آخر ذلك النهار أعاد الليبيون الكرة وشددوا النكير على البيزنطيين في هجوم قتل فيه بدنتيوس وأرغم سيرجيوس على الانسحاب داخل المدينة للاحتماء بأسوارها.

ونحن لا نستطيع أن نقرر ما إذا كانت هذه المذبحة قد وقعت صدفة أو نتيجة للغدر والخيانة المدبرة من قبل البيزنطيين. ولكن تأثيرها على أي حال كان الشرارة التي أشعلت برميل البارود في الشمال الإفريقي من منطقة المدن الثلاث حتى جبال الأوراس؛ ففي وقت لاحق من السنة ذاتها (544 م) سقط سليمان صريعا في إحدى المعارك في ولاية افريقية وحل سيرجيوس محله في رئاسة الأركان ولكنه فشل في إخماد الثوار مما أدى إلى استبداله. ولكن خليفته وقع ضحية مؤامرة محلية قام بها جنثارس (Guntharis)، حاكم نوميديا العسكري، واستولى على قرطاجة. وأسعف الحظ جستنيان من جديد فلم يلبث مغتصب قرطاجة أن قتل على يد احد الضباط الأرمنيين

70- كانت تلك الهدايا عبارة عن صولجان بالفضة وقبعة مفضضة وعباءة بيضاء وحذاء مذهب.

المخلصين للإمبراطور. وبالإضافة لذلك فقد وفق جنستيان في اختيار رئيس جديد لأركان القوات الإمبراطورية المسلحة في شمال أفريقيا هو جون ثروجليتا (John Troglita). الحاكم العسكري لمنطقة المدن الثلاثة. وكان جون رجلا قديرا يتمتع بخبرة من الطراز الأول في شؤون حرب الصحراء.

توجه جون إلى قرطاجة فوصلها في نهاية سنة 546 ليجد القبائل الثائرة قد استحكمت في روابي تونس الوسطى بحشود كبيرة من النوميديين والأفارقة تعززها حشود لواتية وأستورية قدمت من منطقة المدن الثلاثة. ومكث جون في قرطاجة المدة التي كانت ضرورية لحشد قواته ثم تحرك نحو القبائل الثائرة وحاول أن يصانعها في البداية فلما فشلت جميع محاولاته الدبلوماسية اشتبك مع قوات القبائل واستطاع أن يحرز عليها نصرا ساحقا بالقرب من سبيلطة في مطلع السنة الجديدة (547 م) فمزقها كل ممزق وشتت من ظلوا أحياء من مقاتليها. وكان بين القتلى على أرض المعركة رئيس لواتة وكاهنها جرنا (Jerna) الذي قتل وهو يحاول إنقاذ صورة الثور غرزل (Gurzil). إله لواتة. وبعد هذه الواقعة رجع جون إلى قرطاجة حيث استقبل استقبال الفاتحين.

ولكن انتصاره هذا جاء سابقا لأوانه فقد نشأت بعده بأشهر قليلة، أي في منتصف صيف سنة 547 م. ثورة جديدة في منطقة المدن الثلاثة حيث نجح كركاسان (Carcasan). ملك الأفارقة، في إعادة لمّ شتات إتباع جرنا وفي كسب تأييد الناسامونيين والجرامنتيين وقام بهجوم خاطف على ساحل المنطقة ثم واصل حملته باتجاه الشمال الغربي نحو تونس إلا أنه وجد جون يقف في وجهه كالسد عند الحدود فاتجه هذا الثائر إلى الدواخل المقفرة في جهات شط الجريد. واقتفى جون أثره بقواته ولكنها لم تلبث أن رفضت التقدم عندما اشتدت عليها حرارة النهار فاضطر جون إلى العودة. وهنا اغتنم رجال القبائل الثائرة تلك الفرصة فراحوا يتعقبون جيش جون خفية ثم فاجأه بهجوم مركز في مكان يبعد أربعين كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من قابس وأنزلوا به هزيمة منكرة. ولكن جون التجأ إلى مكان اسمه لاريبوس (Laribus) قضّى فيه الشتاء منهمكا في إعادة تنظيم قواته.

وفي الربيع التالي اشتبك مع الثوار في معركة في مكان اسمه معسكرات كاتو (Campi Catonis) وانتصر عليهم انتصارا حاسما قتل نتيجة له ملكهم كركاسان وهزموا هزيمة حاسمة. ومنذ هذا التاريخ حتى الفتح العربي لليبيا سنة 643 م. لم تسجل أية معارك أو اشتباكات في منطقة المدن الثلاث واستتب الأمر في شمال إفريقيا للبيزنطيين.

وأحس البزنطيون الآن أن عليهم أن يعيدوا تنظيم الإدارة في شمال إفريقيا فأقاموا فيه أجهزة إدارية على غرار نظام ديوقلتيان وذلك بأن قسموا الشمال الإفريقي إلى سبع دوقيات كانت منطقة المدن الثلاث واحدة منها وكانت عاصمتها لبدة. وكانت الدوقيات السبع تخضع لحاكم بروقنصلي عام مسئول تجاه الإمبراطور مباشرة ومركزة في قرطاجة. وكان هذا البروقنصل يعين دوقا على رأس كل دوقية يكون مسؤولا أمامه عن دوقيته كما كان للدوق الحق في الاتصال بالإمبراطور مباشرة. وكانت هذه الدوقيات تقسم إلى أبرشيات على رأس كل منها رئيس أبرشية. والمرجح أن المدن الثلاث كانت مكونة من أبرشية واحدة يعتبر رئيسها موظفا من موظفي الدوق. وكان رئيس الأبرشية ومجلسها الاستشاري المكون من خمسين عضوا يساعدون الدوق في القيام بشؤون الدوقية التي كانت تقسم إلى وحدات إدارية صغيرة بحيث تكون كل مدينة والأرض التابعة لها وكل قرية والأراضي التابعة لها وحدة إدارية واحدة. وأول عمل قام به الإمبراطور جستنيان بعد استعادة شمال إفريقيا وضمه من جديد للتاج الإمبراطوري هو إرسال اثنين من الموظفين من القسطنطينية إلى الشمال الإفريقي لتقدير الضرائب التي تتوجب جبايتها. وقد وصف سكان الشمال الإفريقي هذين الموظفين بأنهما كانا «غير معتدلين وغير محمولين».

وتبدي مدن منطقة طرابلس في هذا العهد آخر خفقة حياة كالخفقة الأخيرة التي تصدر عن السراج قبل أن ينطفئ؛ فقد أعيد تحصين لبدة وإن كان سورها البيزنطي لم يظم إلا جزءا بسيطا من لبدة الرومانية التي أصبح معظمها الآن مدفونا تحت الرمال الزاحفة. وبالإضافة للسور كرس جستنيان هيكلا مقدسا في لبدة لأم الرب «أي لمريم العذراء» وشيد أربع

كنائس أخرى كما رمم قصر سويرس. وربما كان الهيكل وقصر سويرس معا يكونان ما نعرفه بالباسيليكا السويرية التي حولها البزنطيون إلى كنيسة. وربما كانت أسوار أويا قد جددت كذلك وأقيمت فيها حمامات عامة جديدة وأدخلت على منشآتها المدنية تحسينات أخرى. أما بالنسبة لصبراته فان أسوارها جددت كذلك كما أقيمت فيها كنيسة بيزنطية.

أما في دواخل طرابلس فإنه لم يكتشف حتى الآن ما يدل على أن البيزنطيين قد حصنوا حدودها أو رموها مما يؤدي الاستنتاج أن سلطان البيزنطيين لم يتعدى الشريط الساحلي في منطقة المدن الثلاثة. ولكن المؤرخ البيزنطي بروكوبيوس يذكر أن البيزنطيين كانوا نشيطين في مجال نشر الديانة المسيحية بين أبناء القبائل الليبية التي ذكر من ضمنها أهل غدامس والجرامنتيين. وحتى الآن لم يكتشف أي أثر يثبت أن أهل فزان اعتنقوا الديانة المسيحية ولكن قيل أنه وجدت في غدامس بعض الآثار المسيحية. ولعل أهم من ذلك كله أن ثلاثا من كنائس القرن الميلادي الخامس في داخل منطقة طرابلس (الخضراء، الأصابعة، وخفاجي عامر) زودت في هذا العهد البيزنطي بأجرمان معمدانية جديدة مصلبة من النوع البيزنطي مما قد يعني تحول أبناء هذه المنطقة عن المذهب الدوناتي إلى المذهب الكاثوليكي.

وبالرغم من إصلاحات البيزنطيين الإدارية وإنعاشهم للكاثوليكية فان الحضارة البيزنطية لم تضرب جذورها عميقة في المنطقة. والواقع أنها لم تكن أكثر من مظهر يخفي ورائه الانحدار السريع الذي كانت البلاد تتردى إليه في تحولها إلى مستوى الرعاة الرحل. وفي هذا العصر تشكلت الجماعات القبلية البربرية في منطقة طرابلس من مثل نفوسة وهوارة الذين أبدوا قدرا من المقاومة في مدافعة العرب الفاتحين عن بلادهم. ولقد انهار المظهر الحضاري البيزنطي بسرعة تحت وطأة جيش عمرو ابن العاص، فاتح مصر، عندما غزا برقة وطرابلس (642 – 643 م.) ولم تبد أية مدينة بيزنطية أدنى مقاومة باستثناء ضئيلة أبدتها مدينة طرابلس.

برقة في العهد البيزنطي

التنظيمات الإدارية حتى عهد جستنيان:

انقســمت ليبيا[71] وفقا لتنظيمات ديوقلتيان (285 – 305 م.) الإدارية إلى ولاية في منطقة طرابلس وولايتين في منطقة برقة هما ولاية ليبيا العليا التــي أصبحت طلميثة عاصمة لها بدلا من ســيرين وولاية ليبيا الدنيا التي كانت تشمل السواحل القاحلة بين درنة والإسكندرية وكانت باريتونيوم (= مرسى مطروح) عاصمة إدارية لها. وظلت هاتان الولايتان كذلك حتى وحدتا فــي دوقية واحــدة في مطلع عهــد الإمبراطور ثيودوســيوس الكبير (379-395 م.) وكان ذلك ســنة 371 م. وبعد وفاة ثيودوســيوس الكبير انقسمت الإمبراطوريــة الرومانيــة إلــى غربية وشــرقية أو بيزنطية فانعكســت تلك القســمة على ليبيا إذ إن طرابلس اســتمرت تابعة للإمبراطورية الغربية ثم للوندال حتى استردها منهم جستنيان بينما تبعت دوقية برقة للإمبراطورية البيزنطية. ومن هنا اختلفــت حظوظ المنطقتين الليبيتين: فإن طرابلس لم تلبــث أن خضعت للوندال طيلة قرن كامل عادت بعــده للتاج البيزنطي في انتظار مقدم الفاتحين العرب بينما ظلت برقة تابعة للبيزنطيين طيلة الوقت حتى فتحها العرب سنة 642 م.

ورغــم قلة المعلومــات المتوافرة لدينا عــن برقة البيزنطيــة فإنا نرجع أن المنطقــة من خليج ســرت الكبير في الغرب حتى الإســكندرية في الشــرق صارت منذ ســنة 381 م. تشــكل دوقية واحدة مكونة من أبرشــيتين واحدة تشــمل منطقــة البنطابولس وكانــت عاصمتها الإداريــة طلميثة والأخرى تشــمل المنطقة الســاحلية بــين درنــة والاســكندرية وعاصمتهــا الإدارية باريتونيوم كما أســلفنا[72]. ولعل الأبرشــية الأولى حملت أسم البنطابولس بينما حملت الثانية أســم ليبيا. وعلى هذا الأســاس فــإن برقة كانت دوقية بيزنطية يترأســها دوق واحد ويســاعده في حكمها وإدارة شــؤونها رئيســا الأبرشيتين ومجلســاهما الاستشــاريان. ويبدو لنا أن دوق برقة كان مسئولا

71- انظر ص 372 – 381 أعلاه .

72- صارت درنة في وقت من الأوقات عاصمة لهذه الولاية

تجاه الدوق الأوجستال (أي نائب الإمبراطور في مصر) بالإضافة إلى مسؤوليته المباشرة تجاه الإمبراطور. وفي زمن الإمبراطور أنسطاسيوس (491_518 م.) انقسمت برقة إلى دوقتين تتألف كل منهما من أبرشية واحدة وصارت دوقية البنطابولس تابعة لحاكم إيالة الشــرق البرايتوري الذي كان نائبا للإمبراطور في حكم الأملاك البيزنطية في آسيا ومصر بينما ظلت دوقية ليبيا (من درنة حتى الاســكندرية) تابعة إداريا للدوق الأوجستال بمصر وصارت تعتبر إقليما من أقاليم الحدود (Limes) نظرا لما كانت تتعرض له من غارات رجال القبائل. ولــم تكن لدوق هــذه المنطقة إلا الســلطة المدنية وقد اســتمر هذا الوضع حتــى أيام جســتنيان عندما ألغى هذا الإمبراطور وظيفة الدوق الأوجســتال في مصر وقســم مصر بموجب القانون رقم 13 الذي أصدره ســنة 538 م أو 539 م. إلى خمس دوقيات هي: مصر، أوجســتامنيكا، أركاديا، طيبة وليبيا. وبموجب قانون جســتنيان المذكور صارت دوقيــة ليبيا تخضع لدوق يجمع في يديه الســلطتين المدنية والعسكرية ويكون مسئولا تجاه الإمبراطور مباشرة وتجاه الحاكم البرايتوري لايالة الشرق (Oriens).

وبعــد منتصف القرن الميــلادي الرابع[73] كانت الأجهــزة الإدارية الرومانية بشــكل عام وفي منطقة برقة بشكل خاص فقد دب فيها الفساد والتعفن خاصــة فيمــا يتعلق بالنظــام المالي ونظــام جباية الضرائــب. وبالطبع وقع الســكان ضحايا لجباة الضرائب وما ورائهم من ســلطات الجهاز الإداري الذي بــدأ يتجه حثيثا نحــو التحول إلــى بيروقراطية صارمة لا ترحــم إلى حد إن الإمبراطــور فالنتيان الأول عجز عن حماية الســكان من اســتبدال الموظفين وظلمهــم فلجأ فــي ســنة 364 م. إلى اســتحداث وظيفة حامــي المدينة (Defensor Civitatis) لحمايــة دافعــي الضرائــب وأصحــاب الشــكاوي والضعفاء بشــكل عام. وكان حاكم الشرق حتى سنة 387 م هو الذي يعين الحمــاة لمدن دوقية إيالته. وفي تلك الســنة صدر قــرار إمبراطوري يقضي بأن

73- بالرغم من أن برقة ســلمت من شــر الوندال الا أن حالتها ســاءت بســبب تكرار غارات القبائــل الليبيــة عليها مما أدى إلى نقل عاصمتها الادارية مــن قورينة إلى طلميثة أولا عندما صار الأسقف سورينيوس أسقفا لها من 410 إلى 413 م. ثم إلى أبولونيا إلى سميت سوسا (Sozusa) أي مدينة المنقذ

تقوم المدن بانتخاب حماتها، وظلت الحالة كذلك حتى سنة 409 م. عندما أدرك الأباطرة أن الفقراء من المساكين كانوا في حاجة ماسة للحماية فعدلت اختصاص حماة المدن وطريقة انتخابهم بحيث صاروا ينتخبون من قبل رجال الدين والأعيان والملاكين ونواب البلديات. ولكن ذلك كله لم يجد نفعا لأن ما تحمله الحماة من مسؤوليات ثقيلة جعلهم لا يقلون عن نواب البلديات رغبة في التخلص من الالتزامات المفروضة عليهم. وعلى الرغم من المحاولات التي قام بها أباطرة مختلفون لتحسين وضع حماة المدن أملا في الإبقاء عليهم ليدافعوا عن سكان مناطقهم الا ان وظيفة حامي المدينة اختفت قبل عصر جستنيان؛ ومما يؤكد اختفاءها قبل زمنه هو أن جستنيان كثيرا ما فكر في احياء تلك الوظيفة ومن ناحية أخرى فان تفكيره في إحياء تلك الوظيفة دليل آخر يضاف للأدلة الكثيرة التي تشير إلى استشراء الفساد في الجهاز الإداري واشتداد الظلم الواقع على الأهلين. «والواقع إن ما رفع من الأقاليم من الشكاوي، وما تكرر إصداره من الأوامر الإمبراطورية، ليس دليلا على أن كل ما جرى من محاولات للإصلاح في القرنين الرابع والخامس لم يؤد إلى نتيجة طيبة»[74].

النظام المالي:

كان النظام المالي لاسيما ما كان يتعلق منه بالضرائب مشكلة بالغة التعقيد؛ فالخزائن خاوية من الأموال، والحاجة جد ماسة لها. فلما تربع جستنيان على عرش الإمبراطورية لم تكن النظم المالية إلا ما أجراه المصلحون في القرن الميلادي الرابع فيما يتعلق بنظم الضرائب وطرق الجباية والمسؤولية عن الجباية؛ وهي إصلاحات وتعديلات لم ينجح النظام المالي معها في إصلاح الأحوال الاقتصادية، ولم يحسن الموكلون بجباية الضرائب استخدام السلطة التي بأيديهم فكانت النتيجة أن دافعي الضرائب تحملوا فوق طاقتهم وصاروا يؤدون أكثر مما هو مقرر عليهم من الضرائب ولم يجدهم نفعا كلما لجأ إليه الأباطرة الذين توالوا عن العرش البيزنطي قبل جستنيان من التهديدات وفرض العقوبات على الموظفين الذين لم يتركوا

74- العريني ، السيد باز ـ مصر البيزنطية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1961 ، ص 144

حيلة إلا ولجئوا إليها من أجل التخلي عن القيام بواجباتهم. ولقد دفع هذا الموقف السيء أعدادا كبيرة من السكان إلى هجر مدنهم وأراضيهم واللجوء إلى الصحراء حيث لا تصل اليهم أيدي جباة الضرائب. ولم تكن تلك هي الوسيلة الوحيدة التي لجأ اليها دافعوا الضرائب للتهرب من جباة الضرائب فقد التمسوا كل الوسائل التي كانت كفيلة بتخليصهم من دفع الضرائب وتأدية ما عليهم من التزامات فلجئوا إلى استخدام أساليب الخداع والغش ولكي يفلتوا من قبضة عمال الخراج. فالملاكون من الأهالي رأوا أنه من الخير لهم ان يتخلوا عن أراضيهم حتى لا يدفعوا ما تقرر عليهم من ضرائب جائرة فخربت حقول وقرى عديدة بعد أن لجأ أصحابها إلى الصحراء أو الأديرة أو انخرطوا في سلك الجيش.

ولقد ذهبت سدى كل الوسائل والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المركزية لمنع هذا الفساد كما أن النظم والإصلاحات والتعديلات التي أجرتها تلك الحكومة عجزت عن إيجاد العلاج الناجع لذلك الفساد المستشري. ونحن نجد في مقدمة القانون رقم 13 الذي أصدره جستنيان إشارة إلى خلاصة ما كان عليه الموقف قبيل إجراء إصلاحات جستنيان؛ ففي مقدمة ذلك القانون إشارات إلى ما كان يتصف به جباة الضرائب من أخلاق جعلت جستنيان يفكر طويلا في حقيقة استقامتهم واخلاصهم؛ فقد استغلوا ما أصاب الإدارة المالية من اضطراب وصاروا يستفيدون من ذلك لمصالحهم الخاصة فلا يرسلون إلى خزينة القسطنطينية من الضرائب التي يجبونها سوى النزر اليسير كما إن ما كانوا يرسلونه إلى العاصمة من القمح صار ضئيلا إلى درجة جعلته يبدو كأنه صدقة. ومع ذلك فان دافعي الضرائب كانوا يؤكدون دائما أنهم كانوا يؤدون كل ما كان مقرر عليهم من ضرائب. وعلى الرغم من كل المحاولات التي قامت بها الحكومة المركزية في القسطنطينية لمناهضة التقاليد الإدارية السيئة، بما أجرته من إصلاحات جديدة، فانه كان لزاما على جستنيان – بعد أن تعرضت تلك الإصلاحات للتداعي والانهيار – أن يبدأ من جديد بإجراء إصلاحات شاملة تصلح لتحقيق نتائج مثمرة. ولا شك ان جستنيان قد أفاد في وضع إصلاحاته من كل التجارب والإصلاحات التي

سبقت عصره.

الجند:

في مستهل القرن الميلادي السادس أصدر الإمبراطور أنسطاسيوس مرسوما موجها إلى الدوق دانيال، دوق البنطابولس، يوضح بعض الأمور الهامة المتعلقة بالإدارة لا سيما ما يرتبط منها بحقوق وواجبات الجند الذين كانوا يرابطون في هذه المنطقة.

ويتضح من ذلك المرسوم ما كان عليه الوضع الحربي في البنطابولس حيث كانت ترابط فئتان من الجنود: الجنود النظاميون، والفلاحون من جنود الحدود الذين كانت الحكومة تمنحهم الأراضي على الحدود مقابل تعهدهم بالدفاع عن مناطقهم وبحراسة الطرق ومراقبة القبائل المتمردة ومنع الرعايا البيزنطيين من العبور إلى أراضي البربر الا بعد الحصول على الإذن من الدوق. وهكذا كان جيش من حرس الحدود الفلاحين يرابط على طول امتداد الحدود التي أقيمت عليها قلاع وحصون متقاربة. والراجح أن ما حدث في دوقية البنطابولس من إقامة جيش حدود، أو أطراف، من الجنود الفلاحين جرى أيضا في دوقية ليبيا وعلى الحدود الشرقية والجنوبية لمصر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخدمة في جيش الحدود كانت وراثية تنتقل من الأب إلى الأبناء.

تنظيمات جستنيان الإدارية

وفقا للقانون رقم 13 الذي أصدره هذا الإمبراطور

(سنة 538 م أو سنة 539 م.)

سبق أن بيّنا أن منطقة برقة صارت في عهد جستنيان تنقسم إلى دوقيتين تابعتين للحاكم البرايتوري لإيالة الشرق، وهما دوقية البنطابولس وعاصمتها الإدارية طلميثة، ودوقية ليبيا وعاصمتها الإدارية باريتونيوم (= مرسى مطروح). ورجحنا أن كلا من هاتين الدوقيتين كانت تتألف من أبرشية واحدة[75].

الدوق:

ولقد كانت للدوق في دوقيته سلطات واسعة للغاية فقد كان يمثل السلطة الإمبراطورية، وكأنه بذلك يعتبر نائبا محلياً للإمبراطور، فهو يلي كل الأعمال المدنية والعسكرية، ويعتبر الرئيس الأعلى للإدارة والقضاء والشرطة. وما اجتمع تحت إمرته من عساكر في دوقيته هيأ له بوجه خاص أن يقوم بحفظ الأمن العام في المدن وأن يقدم المساعدة المطلوبة لعمال الخراج لتمكينهم من تحصيل الضرائب. ومن الناحية العسكرية كان الدوق يعتبر رأس كل ما ويتعلق بالجيش من الوظائف فكان يتولى إدارة فرق من الجيش ويحرص على انتظام صرف رواتب العساكر وملابسهم. ومن أعماله أن يوالي الطواف بإقليم دوقيته ليتفقد أحوال الناس به وليقف على أحوال الحاميات والاستحكامات. وعندما كانت دوقيته تتعرض للخطر كان يتولى قيادة قواته في الميدان أو يعهد بقيادتها لأحد نوابه لحماية دوقيته والدفاع عنها، وكان على الدوق إن يسهر على حدود دوقيته ويحافظ عليها ويحميها من غارات البدو، كما أنه كان مخولا بعقد معاهدات الصلح مع الأعداء.

ولقد زاد سلطان الدوق داخل دوقيته بفضل ما ركزه الإمبراطور جستنيان في يديه من سلطات حتى أصبح الدوق كأنه ملك في دوقيته، والراجح أن وظيفة الدوق لم تكن مقيدة بمدة معينة فكان متى عين لا يصرف عن

75- أنظر ص 474 أعلاه .

منصبه إلا بناء على مرسوم إمبراطوري أو إذا نقل إلى وظيفة أخرى.

وحتى تبقى يد الدوق نظيفة طاهرة عمل جستنيان على زيادة راتبه لاسيما بالنسبة لكل من دوق مصر ودوق ليبيا فقد كان المرتب السنوي للأول أربعين صولدا أو دينارا ذهبيا أي ما يقابل (2880) دينارا, بينما كان المرتب السنوي لدوق ليبيا (1453) دينارا, وكان مرتب دوق افريقيا (1582) دينارا. ولم يكتف جستنيان بذلك بل غمر الدوقات بكرمه من ناحية وفرض عقوبات صارمة على المخالفين منهم من الناحية الأخرى.

وكان الدوق يتولى بنفسه التنظيم الفعلي لديوانه ثم يرفع تشكيلات الديوان للإمبراطور للمصادقة عليها. وكان ديوان الدوق يشمل الإدارات التالية:

1- الإدارة المالية وتتولى الشؤون المالية في الدوقية وجباية الضرائب والخراج وتحويل ما يجب تحويله منها إلى القسطنطينية.

2- إدارة التجنيد وقد أشار إليها مرسوم انسطاسيوس الموجه لدوق ليبيا ولكن لم يرد لها ذكر في النصوص المعروفة عن عهد جستنيان. وكان مدير هذه الإدارة, بالاتفاق مع مدير الإدارة المالية, يتولى إصدار الشهادات للمجندين بأنهم أصحاء وأنه لم يلتحقوا بالجيش تهربا بالالتزامات البلدية.

3- إدارة الشؤون القضائية: وكانت لمديرها السلطة العليا في القضاء الجنائي.

4- إدارة المحفوظات أو ديوان الإنشاء حيث كان يجرى تحرير الوثائق وحفظ السجلات.

5- إدارة المظالم وإليها ترفع الالتماسات والشكاوي.

6- إدارة المنشآت العامة وكانت تنظر فيما يتعلق بالعمائر والمباني.

7- إدارة الخزينة وكانت تتولى الإشراف على ما يجبى في الدوقية من ضرائب عينية أو نقدية.

وكان يرتبط بحاشية الدوق موظفون آخرون كالموثقين والرسل ورجال البريد ورجال الحرس والمقومين والمقدرين (Assessors) والأطباء والمدرسين.

وكانت نفقات ديوان دوقية ليبيا حوالي 187½ دينارا ذهبيا في السنة أي ما يعادل (13500) دينار.

رئيس الأبرشية:

كانت الدوقية الواحدة تتألف من أبرشية أو أكثر حسب مساحتها وظروفها وقد سبق لنا أن اشرنا إلى وجود دوقيتين في برقة تتألف كل منهما من أبرشية واحدة عليها رئيس أبرشية. وليس في مصادرها ما يوضح عمل رئيس الأبرشية ويحدده ولكنا نرجح أنه كان ينوب عن الدوق في قيادة شرطة الأبرشية وربما كانت له بعض الصلاحيات القضائية. ونحن نعرف انه بعد أن ضمت لدوقية ليبيا منطقتا مينالتس ومريوط المصريتين عهد الإمبراطور لدوق ليبيا أن يتولى مسؤولية اختيار موظف نشيط ينوب عنه في حكم هاتين المنطقين ومباشرة القضاء وحفظ الأمن فيهما. وقد عرف هذا الموظف باسم توبوتيريت (Topoterete). وقد ندب دوق ليبيا عشرين من موظفي ديوانه لمساعدة التوبوتيريت في أعماله كما حتم على العساكر المرابطين في المنطقتين أن يقدموا له كل ما يحتاجه من مساعدة. والذي دعي إلى تعيين هذا الموظف هو كون المنطقتين المذكورتين بعيدتين عن باريتونيوم, العاصمة الإدارية للدوقية, وكونهما مضطربتين مما جعل سكانهما يقاسون كثيرا من المصاعب في سبيل تقديم شكاواهم لمحكمة الدوق. ولعل وجود دوق على رأس منطقة تشمل أبرشية واحدة فقط كان يقلل من شأن رئيس الأبرشية حتى يصبح مجرد موظف في ديوان الدوق.

الباجرك:

على ضوء ما كان معمولا به في مصر نستطيع أن نقول إن الباجرك وجدت في دوقيتي برقة. وكان الباجرك موظفا يستمد سلطاته من الإمبراطور مباشرة فإذا لم يقم بتأدية واجباته لم تكن للدوق السلطة في عزله وكان أقصى ما يستطيع القيام به في مثل تلك الحالة أن يكتب تقريرا بشأن الباجرك للإمبراطور فيتخذ الأخير بحق الباجرك ما يراه مناسبا. أما عمل الباجرك فمن المرجح أنه كان يختص بجباية الضرائب من القرى

والأراضي التابعة لعاصمة النوم (Nome) أو الإقليم باستثناء القرى والضياع التي كانت تتمتع بحق الجباية الذاتية. وفي القانون رقم 13 ما يشير إلى أن الطابع المالي هو الذي كان يغلب على طبيعة عمل الباجرك وإن كان هذا الأخير، على ما يبدو، يشارك في الأمور القضائية من مثل تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة عن محكمة الدوق. وكانت تحت إمرة الباجرك جماعة من الموظفين كالجباة والمراقبين والكتاب والمساعدين، كما كانت توضع تحت تصرفه وسائل المواصلات المناسبة ليتمكن من الطواف بالبلاد والوقوف على أحوالها.

وحتى يلتزم الباجرك جانب الأمانة والإخلاص فرض الإمبراطور عقوبات مالية على كل باجرك أهمل واجباته أو تهاون فيها أو خان الأمانة وكان من بين تلك العقوبات أن يقرر الإمبراطور مصادره أموال ذلك الباجرك.

إدارة المدن والبلديات:

كان في كل مدينة من مدن الأبرشية إلى جانب الباجرك نواب البلدية الذين ورد ذكرهم في القانون رقم 13 على أنهم نواب لجباية الخراج. وكان يجوز لهم أن يقدموا إلى عاصمة الدوقية للتشاور مع ممثلي السلطة المركزية في أمور الضرائب. وكان يساعدهم في أداء أعمالهم مجلس البلدية الذين كان من جملة أعضائه كتاب الحسابات والكاتب العام ومتولي الدعاوي والخزائن المكلف بحفظ الضرائب بعد جبايتها. وكان يرتبط بالمدينة وبلديتها أيضا كبير الأطباء، والموظفون الموكلون بالإشراف على المرافق العامة كالحمامات والجسور.

ولقد اهتم الإمبراطور جستنيان بإعادة تنظيم إدارة المدن، بعد أن كانت قد تعرضت منذ القرن الميلادي الثالث للانهيار والتداعي؛ إذ إن نواب البلدية – بعد أن تجردوا من سلطانهم وتخلوا عن واجباتهم لممثلي الحكومة – أخذوا بالتدريج يخضعون لنوع من الوصايا الحكومة التي كانت تهدف إلى الوحدة وإلى اقرار الأمن.

ثم أخذت أعمال البلدية في التضاؤل، بسبب وجود وظيفة حامي

المدينة التي طالما فكر جستنيان في بعثها وتعديلها بصورة تضمن الحيلولة دون ابتزاز الأموال، وهو ما عجز الحماة السابقون عن تحقيقه بل صاروا هم أنفسهم يمارسون عمليات الابتزاز. ولكن محاولة جستنيان لم يكتب لها النجاح نظرا لتداعي نظام البلديات بشكل عام وبسبب ازدياد نفوذ كبار الملاك.

وازداد نفوذ الكنيسة في القرن الميلادي السادس بازدياد مشاركتها في الإدارة البلدية إذ صار الأسقف يشترك مع الأعيان في اختيار بعض الموظفين كحامي المدينة مثلا، وفي الإشراف على الموارد المالية للمدينة وصيانة مرافقها العامة.

أما بالنسبة للقرى فقد ظلت القرية بمثابة وحدة إدارية تابعة للمدينة التي هي المركز الإداري للمنطقة أو الإقليم؛ فكانت القرية هي التي تملك الأرض وتتحمل مسؤولية زراعتها وتأدية ما يتقرر عليها من الضرائب.

وكانت لكل قرية هيئة أشبه ما تكون بمجلس محلي يتكون من أعيانها ويتولى مسؤولية تسيير أمورها الداخلية كإدارتها المالية وجمع المؤونة اللازمة للجند وتنظيم شرطة القرية. وفي حالة كون القرية تتمتع بحق الجباية الذاتية كان أعضاء مجلسها المحلي يصبحون على علاقة دائمة بديوان الأبرشية فيما يتعلق بالشؤون المالية.

وفي القرن الميلادي السادس بلغ الاهتمام بتأدية بعض الخدمات العامة حد الإلزام أو التكليف الذي كان يقع على كاهل بعض أبناء الطبقة الثرية مما جعل بعض أعمال السخرة تصبح وراثية من مثل وظيفة جابي الخراج وفئة الجدفين في سفن الدوق، وتعتبر وظيفة حامي المدينة من أهم أعمال السخرة والإلزام فقد كان على شاغلها أن يتولاها لمدة سنتين لا يستطيع أثناءها أن يتخلى عن الأعباء الملقات على عاتقه مهما انتحل من أعذار.

التنظيم المالي منذ جستنيان:

لقد سبق أن أشرنا إلى مدى ما كان عليه التنظيم المالي وخاصة نظام الضرائب من تعقيد. وسنحاول فيما يلي أن نستعرض أنواع الضرائب

البيزنطية المعروفة وطرق تقديرها وجبايتها.

كانت هناك ضرائب مباشرة تجبى عينية أي في نفس المحصول أو نوعية أي نقدية مقدرة على محصول من المحصولات. وكانت هناك أيضا ضريبة الرأس أو الضريبة الشخصية (Capitatio) ولكنا لا نعرف عنها سوى أنها فرضت في الفيوم في مصر على الذكور البالغين من العمل 12 – 45 سنة ولكن لم يصلنا من الوثائق ما يثبت أنها دفعت فعلا. ويظن بعض المؤرخين أن هذه الضريبة لم تكن إلا ضريبة الأرض نظرا لأن الناس كانوا مرتبطين بأراضيهم بصفة دائمة.

وبالإضافة لهذه الضرائب المباشرة كانت هناك ضرائب غير مباشرة من مثل مكوس الجمارك على الواردات والصادرات. وما كان يتحمله دافعي الضرائب من السخرة كصيانة الجسور وزراعة الأراضي العامة وتزويد الجيش بالمؤن.

وقد كانت لجان خاصة تقوم وفقا للعرف والعادة بتقدير الضرائب حسب طبيعة الأرض وقوتها الإنتاجية. وخير مثال على هذا أن دوقية ليبيا حينما اختلت بها زراعة القمح صارت ضريبتها نوعية.

ونظرا للمسؤولية الجماعية التي تحملها دافعوا الضرائب منذ زمن الإمبراطور قسطنطين في كل الإمبراطورية ازداد الاهتمام بتوزيع الضرائب على جميع أراضي الإقليم سواء كانت مهملة أو لا مالك لها فألزم من تبقى من المزارعين في القرى أن يدفعوا الضرائب المطلوبة كما ألزموا بزراعة الأراضي المهملة أو المهجورة المجاورة لأراضيهم. ومن المرجح أن الأباطرة الذين جاءوا بعد جستنيان لم يلغوا هذا الإجراء.

أما أساليب جباية الضرائب الغير عقارية فليس لدينا معلومات تذكر عنها. أما الضرائب النوعية التي كانت برسم الخزينة فقد كان على الدوق وديوانه القيام بجبايتها.

وقد جعل جستنيان لدوق مصر ودوق ليبيا. اللذين لم تتجاوز سلطة الواحد منها حدود دوقيته. الحق في التدخل في أمر الدوقيات الأخرى المجاورة والحق في أن يستخدما القوة لإرغام الملاك الهاربين على العودة واستخلاص الضرائب منهم.

ومع انخفاض قيمة العملة لجأت الحكومة في القرن السادس إلى تحصيل الضرائب عينا بدلا منها نقدا. وصارت إجراءات الحكومة لتحصيل الضرائب على ذلك النحو تشتد أكثر فأكثر ابتداء من سنة 559 م. مما جعل العاجزين عن دفع الضرائب وحتى مختلسيها يلجئون للكنائس من أجل الحماية.

إيداع الضرائب والنفقات العامة:

أصر جستنيان في قانونه رقم 13 على ضرورة إقامة موازنة دقيقة للإيرادات والمصروفات في برقة حتى يتجنب الوسائل التي حاول بعضهم بمقتضاها زيادة النفقات على الإيرادات. وأشار الإمبراطور في ملحق مرسوم هذا القانون إلى ما ينبغي أن يرد إلى خزينة الشرق من برقة ومناليتس ومريوط ومقدار ما ينفق محليا فيها على الموظفين والدواوين وجراية الجند المرابطين في مواضع مختلفة منها والأموال المخصصة لملاهي المدن.

ولما لم يكن بدوقيتي برقة خزينة تحفظ فيها الأموال التي يجب أن تؤدى للإمبراطور. تقرر نقل تلك الأموال إلى الإسكندرية حيث كان يتسلمها مندوب الخزينة العامة ويحولها إلى القسطنطينية. وكان الدوق هو المسؤول عن التصرف في النفقات في دوقيته على أنه كان هو وديوانه يتحملان المسؤولية عن تنظيم صرفها في النواحي الثلاث المقررة: نفقات حربية. نفقات مدنية من مثل مرتبات الدوق وموظفيه ونفقات البريد والمدارس وبقية المرافق العامة. ثم نفقات عامة كانت تعرف باسم سلمنيا (Solemnia).

وحدد جستنيان أنواع العقوبات التي تلحق بالمخالفين: وقد كان من بينها التغريم والعزل ومصادرة الممتلكات والتعذيب حتى الموت.

ضريبة القمح أو الميرة المدنية (Annona Civica):

فرضــت هــذه الضريبة منذ أيــام ديوقلتيان ولكن مقدارهــا لم يحدد مما جعلها عرضة للتعديل المتعاقب لكي تلائم أغراض الدولة كإطعام العاصمة أو تمويــن الجيش. وقد اهتم جســتنيان بإعادة تنظيم هــذه الضريبة المهمة، التــي قــدر إن دوقية مصــر وحدها كانت تشــحن بموجبها من الإســكندرية للقســطنطينية كل سنة ثمانية ملايين إردب «ولم تشترك في ذلك ليبيا[76] لأنها لم تنج مــن وافر القمح مثلما تجود به مصر، ويعتبر هذا الإقليم مديناً باستمرار للخزانة».

التنظيمات القضائية زمن جستنيان:

1- محكمــة الــدوق: وكانت تنعقد فــي عاصمة الدوقيــة وتعتبر أهم محاكمهــا. وكان للدوق صلاحية ممارســة القضاء الجنائــي العالي والقضاء المدنــي كما كان يفصل فــي الخصومات التي تقع بــين الموظفين كالنظر في الدعاوي المالية والحكم في القضايا المدنية الهامة وينظر في المظالم.

والذي حدث هو أن الســلطة القضائية وبقية السلطات المدنية تجمعت فــي يد الدوق ففقد رئيس الأبرشــية بذلك كل امتيازاتــه تقريبا ولم يعد الا مجــرد قــاض موظف عند الدوق ربما كقائد للشــرطة لــه بعض الصلاحيات القضائية المحدودة.

وكانــت اختصاصات الباجرك أن ينظر في عقود الضمان وفي الشــكاوي فيــرد الحقوق إلــى أصحابها. أما حامي المدينة فكان لــه حق القضاء الجنائي والمدنــي من مثل النظر في قضايــا المعاملات المالية التــي لا تتجاوز قيمتها (350) صولدا ذهبيا، ومنذ سنة 535 م، صار اختصاص حامي المدينة مطابقاً لاختصاص رئيس الأبرشــية. وبموجب ملحق جستنيان رقم 15 صار للحامي الحــق في أن ينظر في القضايا التي لم تكــن الجرائم فيها بالغة الخطورة وأن ينفــذ ما أصدره من عقوبات. أمــا إذا كانت الجناية كبيرة فــإن الحامي كان لا يســتطيع أن يفعل شيئا حيالها ســوى أن يأمر بالقبض على الجاني وإيداعه

76- العريني، السيد الباز، مصر البيزنطية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961 ، ص 203 .

الســجن ثم يقدم إلى محكمة رئيس الأبرشية، وبعد صدور القانون رقم 13 صــار الجاني يقدم لمحكمة الدوق بدلاً من محكمة الأبرشــية وبالإضافة لذلك فقد كان حامي المدينة يقوم بوظيفة قاضي الصلح.

أما في القرى فان رجال الشــرطة كانوا يباشرون السلطة القضائية في بعــض الأمور، فإذا عجزوا عن الإصلاح بين المتخاصمين أرســلوهم إلى المدينة حيــث يتولى البارجك وحامي المدينة محاكمتهــم. وفي بعض الحالات كانت قضايا الريف تحل عن طريق التحكيم.

وقد نشأ القضاء الكنسي منذ زمن الإمبراطور قسطنطين الكبير فكان المتخاصمــون – إذا كان أحدهــم رجل دين أو كانت الخصومــة في أمور دينية – يحتكمون للأسقف، وكان القانون يقر ما يتخذه الأساقفة من قرارات.

وكان يحق للمشــتكي بعــد ذلك كله أن يســتأنف أي حكم صادر ضده لمحكمة الإمبراطور فــي بيزنطة فيكون القرار الصادر عنها بمثابة أمر لابد من تنفيذه. وبالرغم من إن محكمة الدوق كانت تنظر فيها القضايا العسكرية إلا أنه كانت هناك محاكم عســكرية خاصة تنظر فــي القضايا المختلفة بما فيها القضايا العســكرية إلا أنه كانت هناك محاكم عسكرية خاصة تنظر في القضايا التي يكون أحد الجنود طرفا فيها.

وحتى يوفر جســتنيان على أصحاب الدعاوي مشــاق ونفقات الاستئناف لمحكمة القسطنطينية قرر إنشــاء محاكم متوسطة بين الأخيرة ومحاكم الأقاليــم كانــت تفصل نهائيــا في القضايا التــي لا تزيد الدعــوى فيها عن (500) صولد من الذهب.

الشرطة والجيش:

كان الــدوق يعتبر الرئيس الأعلى للشــرطة في دوقيتــه بينما كان رئيس الأبرشية يعتبر قائداً للشرطة فيها تصدر عن ديوانه أوامر القبض والاعتقال ويودع في سجنه المذنبون والمجرمون. وقد درج دوق ليبيا على أن يرسل نائبا عنه إلى منطقتي ميناليتس ومريوط المضطربتين بسبب قربهما من الإسكندرية المضطربــة. وكان ذلك النائب يلقي القبــض على من يلجأ لهاتين المنطقتين

من مثيري الشـغب بالإسـكندرية ثم ينفذ ما صدر من محكمة نائب ليبيا من أحكام أو يسـلم المقبوض عليهم لمندوبي أوجسـتال الإسكندرية. وكان لدى ذلك النائب بالإضافة إلى الموظفين المدنيين الذين يؤلفون ديوانه خمسون جندياً اتخذهم من بين الحامية العسكرية التي كانت ترابط في منطقته.

ويذكر بهذا الصدد أن البربر كانوا يعتبرون من أخطر المغيرين على مصر, ومعـروف إن أريسـتوماك, دوق مصر, قاد في عهـد الإمبراطور موريس (582 – 602 م) حملة ضد المغيرين منهم الذين كانوا قد بلغوا النيل فألحق بهم هزيمة منكرة, وهاجم المازيكي (Maziques) الليبيين الذين كانوا قد عرفوا بإثارة القلق والاضطراب في برقة وسـيوة وأديـرة وادي النظرون خلال القرنين الميلاديين الخامس والسادس.

ولمـا كانت الطريـق مفتوحة إلـى مصر مـن دوقية ليبيا فـإن الحكومة البيزنطية بذلك جهداً شاقاً في تنظيم الدفاع عن الحدود في القرنين الخامس والسـادس للميـلاد: فقد أصدر الإمبراطور أنسطاسـيوس الثاني بالنسـبة لدوقية ليبيا مرسوماً شرح فيه بالتفصيل ما يجب أن نؤديه القوات المرابطة بتلك الدوقية. ولذلك فان الجند الفلاحين كانوا يرابطون على طول الحدود في القلاع والحصون المتقاربة التي قامت على أطرافها. ومن المرجح إن جسـتنيان أبقى على هذا الاتجاه.

وكان جستنيان حريصاً على توفير الأمن والسلام على حدود دوقية ليبيا. فلم يكتف بإعادة تنظيم الجيش بل أنشـأ الفرقة المعروفة بفرقة جستنيان الليبية ورمم وعمر أسـوار المـدن والحصون العديدة في برقـة البيزنطية. ومن الدليـل على متانة تلك التحصينات ما حدث بعد قرن من الزمن حينما قاوم فلافيان, دوق البنطابولس, الغزو العربي من خلف أسـوار توكرة. والمعروف انه كانـت في دوقية ليبيا ثلاثـة مواضع ترابط فيها القـوات البيزنطية الحربية فكان في كل مدينة من مدنها الثلاثة حامية يتراوح عددها بين (300) إلى (500) جنـدي, وتلك المدن الثلاثة هـي بتريتونيوم وأنتيرغوس (= طبرق) وربمـا كانت المدينة الثالثة هي مدينة تافوزيـرس التي يخبرنا بروكوبيس أنها كانت على مسـيرة يوم من الإسـكندرية وأن جسـتنيان أقام فيها منشآت

كثيرة منها محلات أقامة الحكام والحمامات.

اقتصاديات منطقة برقة
في عهد الرومان الشرقيين والغربيين

سبق أن تحدثنا في اقتصاديات منطقة برقة في العصور السالفة وفقد بينا أنها ظلت متطورة مزدهرة في العهدين الإغريقي والبطلمي في المجالات الاقتصادية الرئيسية الثلاث: الزراعة والتجارة وتربية المواشي[77]. ومع أواخر العصر البطلمي كان هذا الاقتصاد قد تضعضع نتيجة للاضطرابات الداخلية والحروب الأهلية ومغامرات المغامرين وغارات القراصنة. وزادت الحالة سوءا خلال النصف الأول من القرن الأول قبل الميلاد وخاصة بالنسبة للتجارة فقد اتخذ القراصنة جزيرة كريت قاعدة لعملياتهم وراحوا يغيرون وينهبون ويخربون كل ما تصل إليه أيديهم فوقعت تجارة مدن ساحل برقة المقابل لكريت ضحية لتلك الأعمال التي ظلت تشل التجارة البحرية خاصة في الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط إلى أن تمكن بومبي سنة 67 ق. م. من وضع حد للقرصنة والقراصنة بالقضاء على قواعدهم في كريت وعلى سفنهم في عرض البحر قبيل ضم برقة وكريت في ولاية واحدة. وكانت تجارة برقة مزدهرة بين أواسط إفريقيا وبلدان الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط قد شلت تماما خلال المدة التي اشتد فيها نشاط القراصنة. وهي لم تبدأ تنتعش وتنهض من تلك العثرة إلا بعد أن حل عهد أوغسطس وحل مع السلام والأمن في الداخل والخارج ليس في برقة وحدها بل في جميع أنحاء الإمبراطورية الرومانية. ولكن تجارة برقة ظلت دون المستوى الذي كانت عليه بالرغم من انتعاشها النسبي ذلك أن تبادلها التجاري أصبح الآن ينحصر تقريبا مع روما. أما الرعي وتربية المواشي فقد كانت حظوظها أوفر من حظ التجارة لأن أهالي برقة استأنفوا ممارسة نشاطهم المعهود في ظل الأمن والسلام اللذين ضمنهما لهم عهد أوغسطس فصاروا يربون الخيول والمواشي وينتجون القمح والشعير والذرة والتمور والعسل وزيت الزيتون والنبيذ والسلفيوم ودام ذلك الانتعاش في تصاعد وتقدم حتى قيام الثورة اليهودية (115 – 117 م). وقد أكد بيتروا رومانللي أن «حقول قورينة

77- أنظر ص 253 – 259 أعلاه

وطلميثة كانت تجود بإنتاج الحبوب والزيت والنبيذ في أيام نيرون (54 – 68 م.) وفسبسيان (69 – 89 م) »[78]؛ وتلك هي المحصولات التي كانت المنطقة تنتجها في أحسن عصورها. ونحن نرى أن ما يصدق على هاتين المدينتين كان يصدق على بقية المناطق الزراعية في منطقة برقة.

ويظهر القرن الميلادي الأول وكأنه فترة خصصت لزراعة الحبوب لاسيما القمح والشعير. ويشير كايوس بلايني الكبير في كتابه «التاريخ الطبيعي» إلى هذه الحقيقة بقوله: «ان الطبيعة منحت أرض إفريقية بتمامها وكمالها للآلهة سيريس [إله الزراعة والفلاحة والحصاد عند الرومان]»[79] وإذن فليس من المستغرب أن يصف الرومان منطقة الشمال الإفريقي بأنها أرض الحبوب.

ونظرا لإقبال إيطاليا في القرن الميلادي الأول على زراعة الأشجار وتربية الحيوانات فان روما والمدن الايطالية الاخرى صارت تعتمد على سد حاجاتها من الحبوب، خاصة القمح، فيما تجبيه وما تستورده منها، على صقلية وسردينيا وأقطار الشمال الإفريقي التي صارت تعرف في روما باسم «ولايات الحنطة». وبناء على هذا فان السياسة الرومانية صارت تعتمد تشجيع زراعة الحبوب في برقة فازدهرت تلك الزراعة نتيجة لتضافر جهود الأهلين والحكومة على النهوض بها. ولم تقتصر جهود الدولة على تشجيع زراعة الحبوب فقط بل شملت مختلف المجالات الزراعية. ومما يؤيد هذا القول ويؤكده تلك البرك الرومانية التي وجدت في برقة وفي بقية الشمال الإفريقي لتجميع مياه المطر واستغلالها في الزراعة وفي سقاية المواشي، وما وجد من آثار معاصر زيت الزيتون من مثل معصرة الكويفية قرب بنغازي. ولقد اشرنا في موضع آخر من هذا الكتاب إلى أن زيت الزيتون الإفريقي، رغم ثقله، كان يلقى إقبالا

78- Romanelli, Pietro, La Cirenaica Romana (96 a. c. – 642 d. c.). Centro Italiano di Studi Mediterranei, A. Airoldi – Editore, 1943 – XXI, pag. 41.

79- بلايني الكبير كاتب روماني كان عالما في التاريخ الطبيعي. ولد بمدينة قومة سنة 23 م. وهلك ضمن من هلكوا نتيجة لثورة بركان فيزوف سنة 79 م. أي بعد نشر كتابه (التاريخ الطبيعي، 36 جزءا) بسنتين.

ورواجا للاستعمال في أغراض الإضاءة ومن أجل التدليك في الحمامات. وبعد هذا الازدهار الذي شــهدته منطقــة برقة في القرن الميــلادي الأول ازداد عبء الضرائب الرومانية مما أدى إلى بدء تلاشــي صغار الملاكين وظهور كبار الملاكين الذين صاروا يكدســون الأراضي في أيديهم فيســتغلونها ويســتولون على معظــم إنتاجها وهم يســكنون بعيداً عنها خارج المنطقــة أو في مدنها مما أدى مــع نهاية القرن الميلادي الرابع إلى اختفاء الزراعة العلمية لتحل محلها الأساليب التقليدية المتأخرة[80].

أما فيما يتعلق بتربية الحيوانات فقد استمرت برقة تربي الخيول البرقاوية المشــهورة بأصالتها وسرعة عدوها، بالإضافة للبقر والحمير والأغنام والنعاج والطيــور الداجنــة كالحمام والدجاج، ثــم النحل. كما أنهــا كانت تتاجر في الأفيــال وفي الحيوانــات الضارية كالأســود والنمــور والفهــود فتجلبها من الســودان وأواسط إفريقيا بواســطة القوافل وتصدرها من موانئها إلى روما لاســتعمالها في المســارح المدرجة. وحتــى نكوّن فكرة واضحــة عن أهمية الحيوانــات الضاريــة والفيلــة كمــادة لتجارة برقة نشــير إلــى ان ثلاثة آلاف وخمسمائة من تلك الحيوانات قتلت خلال حفلة واحدة جرت في مسرح روما المدرج واســتمرت مدة ســتة وعشــرين يوما متتالية وذلك في بداية العصر الإمبراطوري في أيام أوغسطس. ولا شك أن ذلك الرقم قد تصاعد فيما بعد. وتجــدر الإشــارة هنا إلى أن المتفــرج الروماني العادي في رومــا كان يعرف تلك الحيوانات باسم الحيوانات الليبية[81].

ولكن هذه النهضة التي شــهدتها منطقة برقة في القرن الميلادي الأول ســرعان ما تحطمت في بداية القــرن الميلادي الثاني إثر ثــورة اليهود التي لم تسفر عن حرق وتخريب المدن والقرى والمزارع الإغريقية التي كانت قائمة على ســاحل برقة فحســب بل تعدتها وامتدت يدها المخربة إلى المناطق الداخلية المجاورة للســاحل بالقتل والحرق والتدمير فأنزلــت بمنطقة برقة كارثة عجزت جهــود الأباطرة الرومان بمن فيهم هدريان عن إقامة تلك المنطقة من عثارها.

80- أنظر أيضا الصفحات 529 – 531 أدناه

81- صفر ، أحمد ، مدنية المغرب العربي في التاريخ ، ج1 ، دار النشــر – بوســلامة – تونس ، ص 322 – 331

ومنــذ ذلك الحــين صارت قَدَما منطقة برقة بأســرها تغوصان أكثر فأكثر في حمــأة الفقر، وراحت هــي تتردى من المســتوى الحضــاري الرفيع الذي كانت قد بلغته إلى مســتوى المجتمع البــدوي الفقير الذي يعتمد في معيشــته على رعــي الماشــية. ومنذ النصــف الثاني من القــرن الميلادي الثالــث حتى نهاية العهد البيزنطي أضيف إلى كل العوامل الســابقة عامل جديد مدمر هو أن كراهية القبائل البربرية الليبية للرومان والبيزنطيين بدأت تعبر عن نفســها عمليا على شــكل هجمات راحت تلك القبائل تشــنها علــى مدن منطقة برقــة المختلفة فتقتل وتنهب وتخرب كل ما تصل إليه أيديها. ولقد ســبق أن أشــرنا إلى غارات الأســتوريين بشــكل خاص وبينا كيف إنها لم تقتصر على برقة بل امتدت إلى طرابلس كذلك. ومن الواضح مما نقلناه من بروكوبيس إن غارات القبائل الليبية لم تتوقف حتى في عهد جستنيان، الذي اتسم بكثرة التحصينات والاستعدادات العسكرية بل ظلت متواصلة حتى نهاية العصر البيزنطي. ولم يكن الأســتوريين وحدهم هم الذين يشــنون الهجمات على منطقــة برقة، فقد كان جميع البربر الذين يســكنون الأجــزاء الداخلية من المنطقة – والذين أشار إليهم بروكوبيس باسم المور – يمارسون نشاطا مماثلا. وقد ســبق الإشــارة للحملة التي قام بها أريستوماك، دوق مصر، ضدهم في عهــد الإمبراطور موريــس (582 – 602 م.). وإلى هجومه على على قبيلة المازيكي الليبية التي كانت تواصل إثارة الاضطرابات والمتاعب في برقة وسيوة ووادي النظرون طيلة القرنين الميلاديين الخامس والسادس. ومما كان يزيد المأساة أسى وقوع الزلازل وغزوات الجراد من حين لآخر. والواقع أن الحالة استمرت تسير من ســيء إلى أســوأ على ذلك النحو الذي وصفنا حتى قيض الله لبرقة من انقذهــا من براثن الفقر والفوضى والاســتبداد والاســتغلال فدخلها عمر بن العاص صلحا ودون أية مقاومة وضمها لحوزة الإسلام سنة 462 م.

وقد ســبق أن أشــرنا إلــى أن دوقية ليبيــا البرقية أصبحــت في العصر البيزنطــي عاجزة عــن تقديم أية كميات من الحبــوب للدولة بل هي بالعكس

صارت دائما مدينة للخزينة البيزنطية. ويصور بروكوبيس القيصري[82] حالة برقة في أيامه بقوله: «ويتفق أن يكون الجزء الأعظم من أرض ليبيا هذه [برقة] لم يعتن به على وجه العموم. غير أن إمبراطورنا [جستنيان] نظر إلى هذه البلاد كذلك بعين الاهتمام حتى لا تكون عاثرة الحظ فتقاسى من غارات المور الذين يسكنون البلاد المجاورة. فأسس من أجل هذا حصنين بحاميتهما يدعى أحدهما بتريتونيوم. بينما أطلق على الآخر الذي يقع بعيداً عن المدائن الخمس. اسم انتيبرغوم [طبرق]»[83] وعندما يتعرض بروكوبيس لطلميثة يقول أنها كانت في الأزمنة الغابرة مزدهرة وآهلة بالسكان ولكنها أصبحت بعهده شبه مهجورة بسبب افتقارها الشديد للماء مما جعل سكانها ينزحون عنها. وهذا ما دعا جستنيان إلى إعادة بناء قناطرها وربما إصلاح قناة الماء الرئيسية التي كانت تمد المدينة بالماء فأعاد لها بذلك شيئا من ازدهارها القديم.

والواقع أن جستنيان لم يدخر جهدا في سبيل تحصين برقة وضمانة أمنها الداخلي والخارجي كأساس لإنعاشها من جديد حتى تسهم بنصيب أوفر في ملء الخزينة البيزنطي. ولكن جهوده. كجهود أسلافه لم تحقق النتائج المتوجاة منها لأن فساد البيروقراطية البيزنطية كان مستشريا إلى درجة أثبت معها إن العطار لا يستطيع أن يصلح ما أفسده الدهر والناس معاً.

82- مؤرخ بيزنطي ولد في قيصرية بفلسطين حوالي نهاية القرن الميلادي الخامس. وفي سنة 527 م. عين أمين سر خاص للقائد البيزنطي المشهور بليزاريوس ورافقه في حملاته على الشمال الإفريقي وإيطاليا وفارس. ثم عاد إلى القسطنطينية سنة 540 م. وكل ما عرف عنه بعد ذلك أنه كان لا يزال على قيد الحياة في سنة 559 م.

83- خشيم. علي فهمي. نصوص ليبية. دار مكتبة الفكر. طرابلس ليبيا. الطبعة الأولى. 1967. ص 213 – 213 .

فزان منذ حريق جرما سنة 395 م.
حتى الفتح العربي سنة 644 م.

لقد سبق أن بينا أنه مع نهاية القرن الميلادي الرابع الميلادي كانت السلطة الرومانية في الشمال الإفريقي قد بلغت حدا خطرا من الضعف. وأن مملكة الجرامنتيين كانت في منتهى الضعف مما سهل على الدوناتيين المنحرفين اجتياح جرما وحرقها وتدميرها[84]. وعندما استولى الوندال على الشريط الساحلي من منطقة طرابلس لم يحاولوا بسط نفوذهم على غير مدن ذلك الساحل. وتلا الوندال البيزنطيون فاكتفوا أيضا بالشريط الساحلي وفشلوا في فرض سيطرتهم على القبائل الليبية التي ما انفكت تهاجم مدن ذلك الساحل. وعلى ضوء هذا كله. ونظرا لعدم توافر معلومات كافية لدينا عن أحوال فزان وبقية المناطق الداخلية من ليبيا في هذه الفترة فنحن لا نستطيع إلا أن نقول إن فزان والمناطق الداخلية من ليبيا قد ارتدت من جديد إلى الانغماس في الحياة البدوية التي يسيطر عليها النظام القبلي الصرف. وحتى المناطق المجاورة للشريط الساحلي في طرابلس وبرقة فإنها تقهقرت إلى نفس المستوى المعيشي والاجتماعي والسياسي نظرا لحيلولة الحدود الساحلية البيزنطية بين سكان تلك المناطق والاحتكاك بسكان المدن الساحلية وحضارات ما وراء البحر. وكانت النتيجة المنطقية لمثل هذا الموقف أن قبائل الدواخل الليبية انكفأت على أنفسها وأصبحت معزولة عن العالم المتحضر فتفرغت لشن الغارات على المناطق البيزنطية والمزارع والواحات الجرامنتية. ومحاربة بعضها البعض في مضمار تنازع البقاء مما أدى إلى سيادة قانون الغاب وقفار المزارع وانحطاط السكان إلى مستوى الرعاة الرحل. ونحن نعرف ان قبائل هوارة ومزاتة مثلا – وهي قبائل كانت تسكن حول خليج سرت الكبير – راحت تهاجر واحات فزان وأفلحت في انتزاع واحات الجفرة ووادي الشاطئ وزويلة من أيدي الجرامنتيين بفضل استخدامها

84- انظر ص 377 أعلاه .

للجمال واستمرار الجرامنتيين في الاعتماد على الخيول والعربات[85].

ونتيجة لذلك فان تلك القبائل لم تنزع مصادر الثورة الزراعية فقط من أيدي الجرامنتيين بل استولت أيضا على طرق التجارة عبر الصحراء ففقد الجرامنتيون بذلك الموردين الاقتصاديين الذين كانا شريان النهضة الجرامنتية التي سبقت نهاية القرن الميلادي الرابع.

ولقد حاول الجرامنتيين أن يدرأوا عن أنفسهم أذى القبائل المغيرة بتوفير نوع من الحماية البيزنطية لعاصمتهم جرما ولما بقي في أيديهم من مزارع وممتلكات فتوصلوا إلى نوع من التفاهم مع البيزنطيين تم بموجبه إرسال حامية بيزنطية رابطت في قلعة لوروكوا بوادي الآجال. على بعد ستين كيلومتر من جرما. لحماية جرما وبقية واحات ذلك الوادي مقابل أن يدفع الجرامنتيين نفقات تلك الحامية وان تتحول جرما إلى الديانة المسيحية. ولكن مملكة جرما الهرمة عجزت عن دفع نفقات الحامية البيزنطية مما أدى إلى انسحاب تلك الحامية تاركة جرما والجرامنتيين ليواجهوا مصيرهم بأنفسهم.

وبوسعنا أن نتصور إن فزان وبقية المناطق الداخلية من ليبيا ظلت نهباً لنزوات القبائل وغاراتها على بعضها البعض منذ ذلك الحين حتى الفتح العربي. وفي مثل تلك الحالة فان سبيل الحماية الوحيد للفرد والجماعة هو النظام القبلي بوصفه بديلا للفوضى المطلقة.

ومن الطبيعي إن تزايد الإخطار يؤدي في مثل هذه الحالة إلى تقوية الرابطة بين الفرد وقبيلته مما يزيد وحدة العصبية القبلية وعمقها فيزيد بالتالي ضراوة التناحر القبلي وعنفه. ولذلك فانا يجب إن نستغرب قلة المقاومة التي لقيها الفاتحون العرب عند استيلائهم على ليبيا لأن هذه البلاد ولا سيما أجزائها الداخلية كانت قد بلغت أقصى درجات الضعف والانحطاط مع مطلع القرن السابع للميلاد.

85- أيوب. محمد سليمان. مختصر تاريخ فزان منذ أقدم العصور حتى سنة 1811 م. المطبعة الليبية. طرابلس الغرب. ليبيا. 1967 . ص 56 – 57 .

اليهود والنصرانية في ليبيا

لقد سبق أن تحدثنا عن اليهود في ليبيا وقدرنا أنهم بدأوا يتوافدون إلى منطقة طرابلس مع الفينيقيين بعد القرن الرابع بعد الميلاد. وعلى برقة خلال عهد الاسكندر وخلفائه البطالمة. ومن المؤكد إن اليهود كونوا لهم جاليات منظمة في هاتين المنطقتين كانت لها كنسها أو بيعها حيث كان اليهود يمارسون طقوسهم الدينية دون تدخل من أحد. ويكاد يكون من المؤكد أنهم كانوا يبشرون بدياناتهم بين الوثنيين من البربر القدماء. فقد رجح أوريك بيتس أن البربر كانوا يندمجون مع اليهود بسهولة وان الكثيرين منهم اعتنقوا الديانة اليهودية «وتلك ظاهرة تفسر لنا اشتراك أعداد كبيرة من الثوار في ثورة اليهود في برقة سنة 115 م.»[86].

ولعل اليهود هم أول من نقل فكرة الديانة المسيحية لبرقة فنحن نعرف إن سيمون القوريني هو الذي حمل صليب المسيح على طريق الآلام في القدس[87].

وعلى هذا فان الديانة المسيحية لابد ان تكون قد دخلت برقة وبقية الشمال الإفريقي في وقت مبكر. ولقد دلت الآثار على أن أتباع الديانة المسيحية كانوا منتشرين في مساحة واسعة من الشمال الإفريقي. ولكن المسيحيين ظلوا يقاسون من الاضطهاد الوثني على أيدي السلطة الرومانية حتى سنة 313 م. عندما أصدر الإمبراطور قسطنطين مرسوم ميلان المشهور الذي ضمن للمسيحيين الحرية الدينية. إلا أن ذلك المرسوم لم يحل المشكلة لأن أتباع الكنيسة المسيحية كانوا قد أصبحوا كثيرين وفي الوقت ذاته منقسمين فيما بينهم. وقد سبق وأن أشرنا إلى ظهور مذهب دوناتس

86- Bates, Oric, Eastern Libyans, Macmillan & Co. Limited, St. Marein>s ST., London, 1914, p. 208

87- Romanelli, Pietro, La Cirenaica Romana (96 a. c. – 642 . d . c), . Centro Italiano di Studi Mediterranei, A. Airoldi – Editore. 1943 – XXI, pag. 229.

وانتشاره في منطقة طرابلس سنة 311 م. كتعبير عن أماني الوطنية في وجه السلطة الرومانية وكنيستها الكاثوليكية. وقبل أن ينتهي القرن الميلادي الرابع كانت الدوناتية قد انحرفت عن مبادئها وأصبحت محورا يلتف حوله اللصوص وقطاع الطرق. وان صح ما سبق أن ذهبنا إليه من أن الدوناتيين هم الذين حرقوا جرما وخربوها فان ذلك يعني امتداد المسيحية إلى منطقة فزان ولو في شكلها الدوناتي. وفي موضع آخر من هذا الكتاب تعرضنا كذلك للمذهب الآريوسي الذي انتشر في الإسكندرية ومصر والشرق ولم يلبث أن امتد لبرقة حوالي نفس الفترة التي انتشر فيها المذهب الدوناتي[88]. وبالرغم من انتشار الديانة المسيحية على نطاق واسع في الشمال الإفريقي إلا أن الوثنيين كانوا لا يزالون موجودين في عهد جستنيان – القرن الميلادي السادس – الذي حملهم على اعتناقها تنفيذا لسياسته في نشر الديانة المسيحية وتعميمها في الإمبراطورية. ويحدثنا بروكوبيس عن هذا الموضوع. بعد ذكره لجالو وأوجله. بقوله: «أنهما احتفظتا بعبادات الأقدمين. إذ كانوا جميعا في ظلال الشرك حتى يومي هذا». وتوجد هنا معابد من الأزمنة الغابرة مكرسة (لآمون) و (الاسكندر المقدوني). وقد تعودوا الأهالي فعلا أن يقدموا لها القرابين حتى عهد جستنيان. وكان في هذا المكان عدد كبير ممن يدعون (عبيد الهيكل). لكن الإمبراطور أخذ أهبته الآن. لا لأمن أشخاص رعاياه فحسب. بل هو وضع في اعتباره إنقاذ أرواحهم كذلك. فاعتنى من كل سبيل بمن يعيش هناك من الناس. والحق انه لم يترك وسيلة للتفكير في حاجاتهم المادية تفكيرا يفوق العادة. وهو علمهم كذلك مذهب العقيدة الحقة فحوّل السكان جميعهم إلى المسيحية ومهد السبيل لتبديد عادات أجدادهم الرجسة. وبنى لهم فضلا عن ذلك كنيسة لأم الرب. لتكون حارسا لأمن المدينتين والعقيدة الحقة.

أما مدينة بوريوم. التي تقع بالقرب من المور. فإنها لم تدعن قد لدفع الجزية حتى الوقت الحاضر. كما لم يأتها جامع جزية أو ضرائب منذ أن خلق الإنسان. وقد عاش اليهود بالقرب منها منذ الأزمنة القديمة. وكان لهم معبد

88- أنظر هامش (1) ص 457 – 458

عتيق هناك أيضا يوقرونه ويكرمونه. منذ أن بناه (سليمان) – كما يقولون – حين كان يحكم الشعب العبري. لكن الإمبراطور جستنيان مهد الطريق إلى أن يغير جميع هؤلاء عبادة أسلافهم كذلك ويصبحوا نصارى. وحول معبدهم إلى كنيسة[89]. وعندما يشير بروكوبيس إلى غدامس يقول: «وفيها يعيش المور الذين كانوا متسالمين مع الرومان منذ غابر الأزمان. وقد كسب الإمبراطور جستنيان هؤلاء جميعا واعتنقوا العقيدة المسيحية طوعا»[90]. وبعد إن يستعرض بروكوبيس أعمال الترميم التي قام بها جستنيان في لبدة الكبرى يقول إن جستنيان «جعل من أهل القبائل التي تعيش بالقرب منها. والتي تدعى (الغادابيتاني Gadabitani) – وكانت حتى ذلك العهد منغمسة فيما يسمى شكل الإلحاد الإغريقي [الوثنية] – جعل منهم الآن مسيحيين. متحمسين «[91].

ولكن بالرغم من جهود جستنيان وغيره من الأباطرة فإن الديانة المسيحية لم ترسخ في المنطقة. ولذلك فإن المسلمين لم يصطدموا بأية معارضة عقائدية مسيحية عندما استولوا على ليبيا (642 – 643 م.).

89- خشيم. علي فهمي. نصوص ليبية. دار مكتبة الفكر. طرابلس. ليبيا .الطبعة الأولى. 1967. ص 216 – 218 .
90- المرجع السابق . ص 221 .
91- المرجع السابق . ص 226 .